المقدمة :

شهد القطاع المصرفي السوداني تطوراً ملحوظاً في السنوات الاخيرة من ما انعكس ايجابا علي جذب الاستثمارات وتجميع المدخرات واستغلالها واعادة توظيفها بشكل افضل ، الامر الذي زاد التحديات امام المصارف ووضعها أمام مسؤليات كبيرة وخاصة دوائر الائتمان المصرفي الذي يقع علي عاتقها منح تسهيلات الائتمان بالشكل الذي يحقق نمواً علي مستويات الشركات والافراد وزيادة ارباحها وكذلك من حيث ذيادة فرص العمل واسنغلال المدخرات بالشكل الامثل .

يعتبر الائتمان المصرفي من اهم الفعاليات المصرفية واكثر ادوات المصارف حساسية حيث لايتوقف تاثيرها علي مستوى المصارف وانما يتجاوزه ليتفاعل مع العديد من المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني ، لذلك لضمان اتخاذ القرار السليم تقوم المصارف بمنح التمويل بعد قيامها بدراسة ملفات طالبي التمويل والاعتماد علي ادوات التحليل وبعض العوامل الاخرى المؤثرة وقد تكون هذه العوامل علي صلة بالقطاع الذي يعمل به العميل او عوامل تتعلق بالظروف الاقتصادية السائدة او عوامل اخرى تتعلق بالعميل نفسه.

وبما ان المصارف تعتبر اهم ممول للمشاريع من خلال التمويل مما جعلها تتعرض لمخاطر متعددة وذلك نتيجة لتعاملها باموال المودعين لذلك اصبح عليها الزاما أخذ كل الاجراءات والتدابير اللازمة عند اتخاذ قرار منح الائتمان .

ويعتبر التحليل المالي للعميل والظروف الاقتصادية السائدة وسياسة الدولة تجاه الائتمان من أهم العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرارات الائتمانية .

مشكلة البحث :

تعتمد المصارف علي معلومات عند صنع القرار الائتماني والتي تتمثل في وضع العميل او الشركة والعوامل المحيطة بالعميل اوالشركة والنشاط الاقتصادي او الخدمي الذي يعمل فيه وساسات الدولة الائتمانية ويمكن صياغة المشكلة في الاسئلة كالتالي:

- هل تعتمد المصارف في السودان علي ادوات التحليل المالي في عملية اتخاذ القرار لمنح التمويل
- الي اي مدي تؤثر الظروف الاقتصادية السائدة على قرارات منح التمويل في السودان

- الى اي مدى تؤثر سياسة الدولة تجاه الائتمان على قرارت منح التمويل في السودان

اهداف البحث :

1. معرفة اهم المعايير العملية في قرارات منح التمويل في المصارف
2. معرفة العوامل الموثرة في عملية اتخاذ قرارت منح التمويل في المصارف في السودان
3. معرفة درجة اعتماد المصارف علي ادوات التحليل المالي في صنع قرارات منح التمويل في السودان
4. معرفة اهم الادوات المستخدمة في التحليل المالي في صنع قرار من التمويل في المصارف في السودان

اهمية البحث :

الاهمية العلمية :

- تنبع الاهمية العلمية للدراسة من الفجوة العلمية للظاهرة موضوع الدراسة وخلو المكتبة من دراسة مماثلة لهذه الدراسة
- وايضا تنبع اهميتها في معرفة أهم المعايير العلمية في قرارات منح التمويل .

الاهمية العملية :

- تنبع الاهمية العملية من مساعدة الاطراف ذات الصلة العملية بقرارات بمنح التمويل في معرفة اهم المعايير التطبيقة لقررات منح التمويل في المصارف مما يساعدهم في اتخاذ القرارات الرشيدة.

فرضيات البحث :

1- تعتمد المصارف في السودان علي ادوات التحليل المالي في اتخاذ منح التمويل
2- توجد تاثير ذو دلالة احصائية بين الظروف المتعبقة بالنشاط موضع االتمويل وقرارات منح التمويل في المصارف السودانية .
3- يوجد تاثير ذو دلالة احصائية بين السياسة الكلية المتبعة من قبل الدولة وقرارات منح التمويل في المصارف السودانية .

4- يوجد تاثير ذو دلالة احصائية بين تدخل اشخاص نافذيين سياسياً وقرارات منح التمويل في المصارف السودانية .

منهجية الحث :

- استخدمت الدراسة المنهج التاريخي لتتبع ادبيات الظاهرة موضع الدراسة وكذلك المنهج التحليلي لتحليل البيانات الظاهرة ومنهج دراسة الحالة وايضا التحليل الاحصائي لتحليل البيانات التي تتجمع من دراسة الحالة .وذلك لرصد الجانب

مصادر البيانات :

- اعتمدت الدراسة علي الكتب والمراجع والمجلات العلمية والتقارير الحكومية وقوانين ولوائح ومنشورات الخدمة العامة والنشرات وإصدارات الإنترنت والإحصائيات والبيانات المتعلقة بموضوع الدراسة .

حدود الدراسة :

الحدود المكانية :

جمهورية السودان (القطاع المصرفي)

الحدود الزمنية:

(2000-2019) وتم اختيار هذه الفترة لانها شهدت العديد من التطورات في توسع المصارف عموما في السودان والتمويل خصوصا في المجالات الزراعية والصناعية والخدمية .

هيكل الدراسة :

تحتوي الدراسة على اربعة فصول ، الفصل الأول يتناول الاطار المنهجي للدراسة والدرسات السابقة ، والفصل الثاني وينقسم الى ثلاث مباحث ويتناول المبحث الاول مفهوم التمويل في المصارف واهميته ، ويتناول المبحث الثاني العوامل الموثرة في قرارات منح التمويل ، بينما يتناول المبحث الثالث نمازج منح الائتمان والتمويل ، وبينما يحتوي الفصل الثالث على ثلاث مباحث ، يتناول المبحث الاول نشاة وتطور القطاع المصرفي السوداني ، ويتناول المبحث الثاني محددات منح التمويل في المصارف السودانية ، ويتناول المبحث الثالث عينة الدراسة ، بينما يتناول الفصل الرابع تحليل البيانات ومناقشة الفرضيات والنتائج والتوصيات .

المبحث الثاني

الدراسات السابقة

1- دراسة غسان سهام (2015) :[1]

تهدف الدراسة الى معرفة مدى تطبيق البنك الوطني الجزائري لتقنية التحليل المالي في اتخاذ قرارات منح الائتمان لتساعدها في اتخاذ قرارات مالية صائبة ورشيدة ، وابراز دور التحليل المالي في قرارات منح الائتمان .

تمثلت مشكلة الدراسة في الي اي مدئ يطبق البنك الوطني الجزائري تقنية التحليل المالي في صنع قرارات منح التمويل وطبيعة هذا التطبيق كلي ام جزئي

واستخدمت الدراسة المناهج الوصفية التحليلة لتحليل الوضع المالي للموسسة وايضا استخمت منهج دراسة الحالة وذلك بتطبيق علي البنك الوطني الجزائري ، وقد خلصت الدراسة الى النتايج التالية :

- البنك الوطني الجزائري يطبق التحليل المالي في بعض جوانبه فقط
- من خلال الدراسة الميدانية نجد ان مدة استرجاع القرض واسترجاع الاستثمار (فترة الاسترداد) غير مطابقة لما هو في الواقع وهذا نظرا للمدة التي تقدم فيها الضمانات مع سنوات الاعفاء وطريقة السداد .

كما اوصت الدراسة بضرورة المراقبة المستمرة لموظفين الائتمان في البنك من قبل الادارة للتاكد من تطبيق التحليل المالي في قرارات منح القروض وتوفير تقنيات حديثة لدراسة الملفات طلب القروض وذلك لكثرة ملفات طلب القروض مما يخفف العبء علي الموظفين .

2- دراسة حسان الدباس 2014 [2]:

تهدف الدراسة الي التعرف على تجربة المصارف الخاصة في سوريا فيما يخص تمويل الافراد والشركات وألية صنع القرار الائتماني وكذلك التعرف علي ادوات التحليل المالي واهم النسب المالية المستخدمة عند اتخاذ القرار الائتماني اضافة الى تسليط الضوء على العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار الائتماني ، وتمثلت مشكلة الدراسة في حقيقة تطبيق التحليل المالي في

[1] - غسان سهام (دور التحليل المالي اتخاذ قرارات منح القروض) جامعة قاصدي مرباح – ماجستير – 2015.

[2] - حسان الدباس (العوامل الموثرة في عملية اتخاذ القرار الانتناني في المصارف العاملة في سوريا) جامعة دمشق – ماجستير _2014.

البنوك الخاصة في سوريا في الالية صنع القرار الائتماني ومعرفة الي اي مدي يستخدم التحليل المالي في البنوك الخاصة في سوريا وكذلك معرفة العوامل الاخر التي توثر في صنع القرار الائتماني .

وقد تم اختيار فرضيات الدراسة في وجهة نظر موظفي الائتمان في المصارف عينة البحث ، ولتحقيق اهداف البحث تم اعداد استبيان خاص بدراسة وتم توزيعها على عينة الدراسة والبالغ عددها ستة مصارف وبعد التاكد من الاتساق العلمي لعبارات المتغيرات قام الباحث بالاعتماد علي برنامج الاحصائي (spss) .

وقد توصلت نتايج الدراسة الى ان القرار الائتماني في المصارف السورية تعتمد على جملة من العوامل والادوات سواء المالية منها والمتمثلة في التحليل المالي والنسب المالية او تلك العوامل المتعلقة بالعميل والقطاع والظروف المحيطة بالعميل ، واذ تختلف اهمية كل عامل تبعا لحجم وطبيعة انشطة اعماله فالمصارف في سوريا لاتعتمد بشكل كلي على نوع واحد من العوامل .

واصت الدراسة بزيادة الاهتمام بالتحليل المالي في المصارف السورية ونشر ثقافة الشفافية لدى العملاء من قبل موظفي البنك ، وايضا تشديد الرقابة على موظفي الائتمان في المصارف لتقييم عملهم في احقية الحصول على التسهيلات المطلوبة ولضمان عدم المحاباة او التعاون الخفي الغير مشروع .

3- دراسة جبرة عاصم حسن محمد (2012):[1]

تناول البحث أثر التحليل المالي علي قرارات منح الائتمان المصرفي في البنوك السودانية وذلك بغرض الوصول إلي قرار منح أو منع التسهيلات الائتمانية من خلال نتائج التحليل إذ يتوقف عليه مدى كفاءة الإدارة في إدارة أموال البنك . تمثلت مشكلة البحث في محور التساؤلات الآتية : -

هل للتحليل المالي للقوائم المالية للجهة طالبة منح التسهيلات الائتمانية دور في اتخاذ القرارات الائتمانية في القطاع المصرفي ؟ - ما هي العلاقة الإحصائية بن التحليل المالي للقوائم المالية

[1] جبرة عاصم حسن محمد (اثر التحليل المالي على قرارات منح التمويل في البنوك السودانية) جامعة السودان للعلوم والتكنولجيا – ماجستير - 2011.

وتخفيض مخاطر منح التسهيلات الائتمانية ؟ – هل التحليل المالي للقوائم المالية يوفر مؤشرات تساهم في التنبؤ بمخاطر منح التسهيلات الائتمانية ؟ لتحقيق أغراض البحث أتبع الباحث المنهج الاستنباطي والاستقرائي من خلال المصادر الأولية والثانوية لجمع المعلومات فضلاً عن أسلوب دراسة الحالة مستخدماً في ذلك الأسلوب الإحصائي (SPSS) من خلال صياغة التساؤلات الخاصة بمشكلة البحث تم وضع الفرضيات التالية : يؤثر التحليل المالي علي اتخاذ القرارات الائتمانية في القطاع المصرفي . التحليل المالي يخفض من مخاطر منح التسهيلات الائتمانية . التحليل المالي يوفر مؤشرات تساعد في التنبؤ بمخاطر الائتمان المصرفي السوداني . ومن النتائج التي توصل إليها الباحث التحليل المالي للقوائم المالية من قبل البنك للجهة طالبة التسهيلات الائتمانية وفر مؤشرات إيجابية بالبنك ساهمت في خفض مخاطر منح الائتمان المصرفي، وجدت علاقة ذات دلالة إحصائية إيجابياً بين التحليل المالي وخفض مخاطر الائتمان المصرفي ، التحليل المالي للتقارير المالية المنشورة وفر دوراً إيجابياً ساعد في عملية إتخاذ القرارات الائتمانية ، كما وفر مؤشرات ساهم في التنبؤ بمخاطر منح التسهيلات يغسان روحي عقل الائتمانية . كما وصي الباحث ضرورة التحليل المالي للقوائم المالية ولأكثر من فترتين مما ينعكس ذلك إيجابياً علي إتخاذ القرارات الائتمانية بالقطاع المصرفي ، ضرورة أن تعتمد إدارة الإستثمار بالبنوك عند منحها للتمويل للأطراف الخارجيين علي التحليل المالي للتقارير المالية المنشورة ، ضرورة تطوير التشريعات والقوانيين والتعليمات الخاصة بعمليات منح الإئتمان المصرفي بمصرف المزارع التجاري .

4- دراسة غسان روحي عقل 2010: [1]

هدفت الدراسة الى التعرف على العوامل الموثرة في قرار منح الائتمان قي موسسات التمويل الاصغر في قطاع غزة ، وكذلك معرفة درجة التاثير على هذه العوامل الموثرة في قرار منح الائتمان .

[1] غسان روحي عقل (العوامل الموثرة في قرار منح الائتمان في موسسات التمويل الاصغر في قطاع غزة) الجتمعة الاسلامية غزة _ ماجستير 2010- .

وتمثلت مشكلة الدرسة في معرفة اهم العوامل التي تؤثر في قرار منح التمويل في قطاع غزة وهذه العوامل تنقسم الي ثلاثة انواع (عوامل ترتبط بالعميل او ترتبط بالمشروع و النشاط او ترتبط بالسياسة الائتمانية)

تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي لاوصف وتحليل الظاهرة موضوع الدراسة وايضا تم تصميم استبانة وتوزيعا على الطاقم العامل في تلك الموسسات .

واستنتجت الدراسة الى ان السمعة المالية لطالب الائتمان هي اكثر العوامل تاثيرا في قرار منح الائتمان وعامل القدرة علي توليد الدخل للمشاريع داء في المرتبة الثانية وجتءت الظروف الاقتصادية السايدة بطالب الائتمان في المرتبة الثالثة .

اوصت الدراسة بضرورة توحيد العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان في موسسات التمويل الاصغر في قطاع غزة وتعاون هذه الموسسات من ناحية تبادل المعلومات ، وتطوير قدرات ومهارات الموظغي الائتمان وزيادة الاهتمام بعوامل الاقتصادية والاجتماعية لطلبي التمويل .

5- دراسة الحسن الشاطر الامين (2009) :[1]

تهدف هذه الدراسة إلي التعرف علي أهمية التحليل المالي وأثره في اتخاذ قرارات التمويل،والتوصل الي الأسباب الحقيقية لتعثر الاستثمار بالمصارف السودانية. تقوم مشكلة هذا البحث بمحاولة التحقق بامكانية استخدام التحليل المالي كوسيلة من وسائل تقويم أداء الشركة طالبة التمويل من خلال هل يؤثر التحليل المالي في اتخاذ قرار منح التمويل وكذلك التعرف على أوجه القصور التي تؤدي إلى ظهور مشكلة الديون المتعثرة وتقديم بعض المقترحات التي تسهم بقدر الإمكان في تطوير عمليات التمويل المصرفي بناءً على أسس سليمة وذلك للوقاية من أخطار الديون المتعثرة.تناول الباحث بالدراسة عملية منح التمويل والدراسة التي تُجرى على طلبات العملاء بمصرف أمدرمان الوطني ، وذلك للتعرف على الجوانب الإيجابية وتعزيزها، وكذلك على جوانب القصور وتقديم المقترحات والتوصيات للعمل على تلافيها وتجنبها في المستقبل وبما يسهم في تطوير عملية اتخاذ قرارات منح التمويل المصرفي السليم. وتتمثل فرضيات البحث في الآتي :

[1] الحسن محمد الشاطر الامين (اثر استخدام التحليل المالي في اتخاذ قرارات منح التمويل في المصارف السودانية) جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – ماجستير – 2009.

1.استخدام التحليل المالي يؤثر في عملية اتخاذ قرارات منح تمويل الرشيدة .

2. إن عدم قيام المصرف بالتحليل المالي قبل اتخاذ قرارنح التمويل، يؤدي إلى تزايد الديون المتعثرة.

3. الاعتماد على نموذج لتصنيف مخاطر التمويل يقيس مخاطر التمويل دون تحيز.

اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال التحليل الكمي للبيانات باستخدام التحليل الأفقي ،النسب المالية وتقييم مخاطر التمويل .كما اعتمد علي المنهج التاريخي الذي تمثله الخلفية التاريخية للتحليل المالي وبنك أمدرمان الوطني.واستخدم أدوات التحليل مثل جمع الملاحظات والبيانات . النتائج التي توصل اليها الباحث أن التحليل المالي من أهم أدوات تقويم الاداء واتخاذ القرارات إذ أنه يحدد نقاط القوة و يبرز مواطن الضعف مما يؤدي لإتخاذ القرارات الرشيدة، التحليل المالي يساعد في التعرف علي حقيقة الوضع المالي للمؤسسة ومن ثم تحديد قدرتها على الاقتراض. استخدام المصارف للتحليل المالي يساعدها على استرداد القروض الممنوحة كتمويل فى وقتها المحدد. استخدام التحليل المالي في اتخاذ قرارات منح التمويل يؤدي الي زيادة الربحية للمصرف، إن قرارات منح التمويل فى مصرف أمدرمان الوطني تتخذ أحيانا بالاعتماد على الضمانات والربحية كمرتكزين رئيسيين وليس على الجدوى الاقتصادية للمشروع و إن قرارات منح التمويل فيه تتخذ أحيانا دون استخدام التحليل المالي و مؤشراته. من أهم التوصيات التي أوصي بها الباحث: ضرورة استخدام التحليل المالي في اتخاذ قرار منح التمويل بكل أساليبه ، رفع مستوى وتأهيل العاملين في التمويل و تمكينهم من استخدام التقنيات الحديثة في مجال دراسة التمويل و تقييمه و متابعته ، وذلك من خلال إلحاقهم بدورات تدريبية متخصصة،و توفير البرامج و الأنظمة المؤتمتة(Automated Systems) المتطورة في هذا المجال .

الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة :

إختلفت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من حسن الدباس وسهام غسام وروحي عقل من حيث الحدود المكانية واختلفت من دراسة عن جبرة عاصم الحسن محمد في ان دراسة جبرة عاصم تناولت عامل وحد من العوامل الموثرة في قرارات منح التمويل هو التحليل المالي اما هزه الدراسة اهم العموامل الموثرة في قررا ت من التمويل في السودان بما فيهم التحليل المالي .

المبحث الأول

مفهوم التمويل وأهدافة وأهميته

اولا:مفهوم التمويل:

هو البحث عن الطرق المناسبة للحصول علي الأموال وإختيار وتقسيم تلك الطرق والحصول علي المزيج الأفضل بينهما بشكل يناسب كمية ونوعية إحتياجات المؤسسة .

هو توفير حجم من الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الإقتصادية وتطويرها والوقت المناسب حسب حاجة المؤسسة ويكون ذلك إما داخليا أو خارجيا .[1]

بدأ التمويل كعلم منفصل عن الاقتصاد في بداية القرن العشرين وفي منتصفه وقد انحصر التركيز علي كيفية الحصول علي الاموال والاهتمام بالتقدم التكنولوجي. وقد ساعدت الأسهم والسندات في ظهور دور مصارف الاستثمار كجزء من دراسة التمويل في ذلك الوقت ، كما ساهم الكساد العظيم في الثلاثينات من القرن الماضي بدور كبير في التركيز علي الاهتمام بدراسة التمويل وقد زادت الاهتمام بالسيولة والتحليل المالي وإعادة التنظيم والتصفية.

ومع بداية السبعينات بدأ الاهتمام بحساب التكلفة القومية والعائد الاجتماعي للاستثمارات العامة وظهرت ادوات تحليل جديدة ، كما بدأت المصارف الاسلامية بإدخال عمليات التمويل بالمشاركة بدلاً من التمويل بالاقتراض. وبهذا فان مفهوم التمويل الحديث لا ينفصل عن الاستثمار فهما وجهان لعملة واحدة .[2]

كما يلعب التمويل دوراً اساسياً في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية اذ بدونه لا يمكن اقامة المنشآت والمشاريع الإنتاجية والخدمية. وفي الوقت الراهن ازداد الاهتمام بالموضوعات المتعلقة بالتمويل لما يشكله من اهمية في شتي مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والمالية لجميع الاشخاص طبيعيين ام اعتباريين.

تضاعف الاهتمام بالتمويل علي المستوي الفردي وعلي مستوي الشركات والمؤسسات والدول وذلك لمواكبة الاحتياجات في ظل التطور الملحوظ الذي يسود العالم. ولما كان تامين حاجات الناس ومطالبهم في الوقت الحاضر امر يحتاج الي توفير قدر كبير من المال يصعب القيام به من قبل شخص واحد ، فانه لابد من وجود مؤسسات مالية قادرة علي استقطاب رؤوس الاموال وتشغيلها في المجالات الائتمانية والاستثمارية ذات النفع العام. حيث تقوم مثل هذه المؤسسات ممثلة في المصارف بدور العامل الوسيط

---

[1] جميل أحمد توفيق – أساسيات الإدارة المالية – دار النهضة العربية – بيروت ،

[2] د. هويدا هواري ، الاستثمار والتمويل ، القاهرة ، مكتبة عين شمس 1983م ، ص 3.

فيما بين المدخرين والمستثمرين مما يعود علي الاقتصاد الوطني بالنماء والزيادة من خلال تقديم التمويل اللازم للعملية الانتاجية او الاستهلاكية او التجارية عن طريق توفير التمويل المطلوب ، ونسبة لأهمية التمويل لابد من تعريفه من الناحية اللغوية والاصطلاحية والاقتصادية.

ثانيا: تعريف التمويل :

1- التعريف اللغوي للتمويل :

فالتمويل في اللغة مشتق من مال : وهو ما ملكته من كل شي والجمع اموال ويقال تمولت واستملت أي كثر مالك ومواله غيره ورجل مال ومول كثيرة. ومثله بالضم أي اعطيته المال أي ان التمويل هو كسب المال والتمويل هو انفاقه ، والتمويل هو التزويد بالمال.[1]

2- التعريف الاصطلاحي للتمويل :

اما في الاصطلاح فقد عرفه الفقهاء بانه ما يميل اليه الانسان بالطبع ويمكن ادخاره لوقت الحاجة[2]

3- التعريف الاقتصادي للتمويل:

اما تعريفه عند الاقتصاديين فهو الامداد بالأموال في اوقات الحاجة اليها ، وهذا التعريف يشنمل علي عناصر هي التحديد الدقيق لوقت الحاجة اليه والبحث عن مصادر للاموال والمخاطر التي يتعرض له اي نشاط يزاوله الانسان.[3]

هناك من عرفه بأنه توفير للأموال (السيولة النقدية) من اجل انفاقها علي الاستثمارات وتكوين راس المال الثابت بهدف زيادة الانتاج والاستهلاك ، والتمويل يعتبر ركناً يعتمد عليه في قيام وتنفيذ الاستثمارات بأنواعها المختلفة ولهذا فانه يعتبر عملية انتاجية غير مباشرة

او هو توفير المال لاستثمار جديد وهذا المال اذا لم يتوفر للمستثمر من مدخراته اقترضه من مدخر اخر. "التمويل الذاتي" هو ان يوفر المستثمر ما يلزمه من مال مدخراته دون اللجوء الي غيره ، والمستثمر قد يكون صاحب مشروع ، او قد يكون المجتمع في جملته، وإذا لم يكن علي المجتمع قروض خارجية فان القروض الداخلية ما هي إلا نقل للمدخرات من شخص الي اخر ، بمعني ان الادخار يعتبر المصدر الاساسي للتمويل[4]

---

[1] - مجد الدين الفيروز اباذي ، القاموس المحيط ، ج 4 ، القاهرة دار الحديث د ن ، ص 52.

[2] - احمد يوسف، المال في الشريعة الاسلامية ، القاهرة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ،1991 ، ص 14

[3] - د. طارق الحاج، مبادي التمويل ، ط1 عمان ، دار صفاء للنشر والتوزيع ،2002م ، ص 21

[4] - د. عبيد علي احمد الحجازي، مصادر التمويل ،القاهرة، دار النهضة العربية، 2001م ، ص 11

فالتمويل وفقاً لهذه التعريفات هو الحصول علي راس المال النقدي بغرض النظر عن مصدره من اجل انفاقه علي اغراض انتاجية او استثمارية او استهلاكية، فهو بهذا المعني يشمل مفهوم القروض في النظام الربوي والتي تكون عليها فوائد يتحملها الفرد او المنشأة مع الالتزام بدفع اصل المبلغ زائداً الفوائد سواء تم تحقيق أرباح من تلك الاموال المقترضة ام لا. ويرجع ذلك الي انها اصبحت ديناً في ذمة المدين وهذا ما يتنافى مع مبادي وتعاليم الشريعة الاسلامية. اما التمويل المباح او التمويل الاسلامي هو تقديم ثروة عينية او نقدية بقصد الاسترباح من مالكها الي شخص اخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الاحكام الشرعية[1]

وهناك تعريف اخر للتمويل الاسلامي هو قيام شخص بتقديم شي ذي قيمة مالية لشخص اخر علي سبيل التبرع او علي سبيل التعاون بيت الطرفين من اجل استثماره بقصد الحصول علي ارباح تقسم بينهم علي نسبة يتم الاتفاق عليها مسبقاً وفق طبيعة عمل كل منهما ومدي مساهمته في راس المال واتخاذ القرار الاداري او الاستثماري[2].

اما التعريف الاخر والذي يكون المصرف طرفاً فيه بموجب منحه لعمليه تمويل لمواجهة احتياجاته المالية أي تلبية المصرف لطالب المال اما للعمل فيه او لاستعماله بصورة معينة. فالتمويل بهذه الطريقة اما ان يكون مشاركة بالأموال التي قد لا تتوفر لديه او اعطاء العميل المال علي سبيل المضاربة وفق مفهوم الشريعة الاسلامية او المداخلة في التجارة من خلال زيادة راس مال العميل المتداول كالبضائع او تأجير الآلات والمعدات وغيرها من صور المنفعة.

أي ان التمويل هو تقديم مال ليكون حقه مشاركة براس مال او انه قيام بشراء مباشر بشراء سلعة لتباع للآمر بالشراء ، والتمويل الاسلامي ينظر اليه من زاويتين ، زاوية مالية وزاوية تجارية.

التمويل التجاري يشمل كل حالة تحصل فيها مبادلة سلعة او منفعة سلعة ، بثمن مؤجل ومن انواعه : بيع المرابحة، البيع بالتقسيط ، وبيع السلم، الاستصناع وغير ذلك.

ويتطلب التمويل التجاري الخبرة والمعرفة بالتجارة لانه يتضمن التعامل بالسلع.

اما التمويل المالي فلا يتضمن التعامل مع السلعة وخدماتها مطلقاً ، وإنما يترتب عليه تقديم النقد الحالي ويتم ذلك من خلال عدة اساليب مثل المضاربة والمشاركة والقروض الحسنة علي ان يتم سداد المبلغ في

[1] - د. منذر حقف، مفهوم التمويل في الاقتصاد الاسلامي، ط1، جدة: المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، 1991م، ص12.
[2] - د. فؤاد عبداللطيف السرطاوي، التمويل الاسلامي ودور القطاع الخاص، ط1، عمان، دار الميسرة للنشر،1999م،ص97.

وقت آجل وفي مقابل ذلك يجب معرفة احوال الناس وصدقهم وأمانتهم ومركزهم المالي الحالي والمتوقع مستقبلاً.

وترجع اهمية التمويل الي مدي الحاجة اليه، ودوره في الوفاء بمطالب الفرد والجماعة، وتحقيق الغرض المستهدف منه، وكلما اتسع نطاق التعامل به وكثر اللجوء اليه، كلما دل ذلك علي عمق المصلحة فيه .يمثل التمويل بالنسبة للعملاء مصدراً لسد الفجوات التمويلية, اما بالنسبة للمصرف فيعتبر مصدراً رئيسياً لتحقيق ايرادات من خلال العوائد المتحصلة ، وترجع اهميته للاقتصاد القومي في مقابلة الاحتياجات الحقيقية لمختلف نواحي النشاط الاقتصادي ، وقيامه علي دفع عجلة التنمية ومساهمته في خلق فرص عمل لحل مشكلة البطالة وزيادة معدل النمو للدخل القومي[1]

1- تعريف التمويل في النظام الاسلامي:

يعرف التمويل في النظام الاسلامي بأنه وسيلة لتقديم ثروة عينية او نقدية ، بقصد الاسترباح من مالكها ، الي شخص اخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الاحكام الشرعية[(1)].

ثالثا: أهداف التمويل :

للتمويل عدة أهداف يمكن إجمالها في :

1- زيادة القيمة الحالية للمؤسسة: القيمة الحالية للمؤسسة هي عبارة عن القيمة الحالية للأرباح النقدية المتوقع الحصول عليها من قبل جملة الأسهم وتتأثر القيمة الحالية للمؤسسة بعدة عناصر هي الأرباح الموزعة حيث أن الزيادة في نسبة التوزيع تزيد من القيمة الحالية للمؤسسة ، سعر الخصم في السوق فكلما زاد سعر الخصم قلت القيمة المتوقع الحصول عليها مستقبلا ، المخاطر المتوقعة في المشروع ويتم التعويض عن ذلك بإختيار نسبة خصم عالية لإيجاد القيمة الحالية ، الوقت الذي يحصل فية المستثمر علي عائد إستثمارة ، العائد المتوقع للسهم فكلما كان العائد المتوقع للسهم عاليا فإنة يرفع من قيمة المؤسسة و توقعات المستثمرين لوضع المؤسسة المستقبلية من حيث الأرباح ، ولذلك ينظر الإقتصاديون لتحقيق هذا الهدف بأنة يتم التركيز علي زيادة الإنتاج وإستثمار الأموال لأقصي حد ممكن بقصد تعظيم الربح .

[1] - د. محمد محمود المكاوي، التمويل المصرفي الاسلامي، المنصورة دن ، 2004م، ص 28.
[(1)] د. فؤاد عبداللطيف السرطاوي ، مرجع سابق، ص 11.

2- السيولة : يواجة المدير المالي مسؤولية ذات شقين عند مساهمته في تحقيق الهدف الرئيسي للإداره المالية وهو زيادة القيمة السوقية للمؤسسة فمن أجل تحقيق هذه الأهداف يجب علية توجية النقدية المتاحة الي أفضل الاستخدامات والإستثمارات .

إن السيولة تعب عن قدرة المؤسسة علي مواجهة إلتزامتها المالية سواء كانت قصيرة الأجل أو طويلة الأجل عند إستحقاقها من خلال التدفق النقدي الأتي عن طريق المبيعات وتحصيل الذمم ومن مصادر خارجية كما يمكن تعريف السيولة علي أنها قدرة علي تحويل بعض الموجودات إلي نقد جاهز خلال فترة قصيرة دون خسائر كبيرة .

وتهدف السيولة الي :

أ- الوفاء بالالتزامات المترتبة عن المشروع وتعزيز الثقة بالمؤسسة من قبل المتعاملين معها .

ب-الإستمرار بالإنتاج والتشغيل ومواجهة الأزمات الطارئة عند وقوعها .

ت-القدرة علي مواجهة متطلبات النمو والتوسع .

ث-المرونة في إختيار المصدر الملائم للحصول علي المواد اللازمة .[1]

رابعا: أهمية التمويل :

يعتبرالدورة الدموية في المؤسسة حيث أن تضع الأموال بدقة في القنوات المختلفة حتي تحقق الأهداف التشغيلية والإستراتيجية المسطرة من قبل المؤسسة .

وأيضا تحريك عجلة الإنتاج بمراحلها المختلفة حيث تكون المؤسسة بحاجة إلي رأس المال لتغطية مختلف نفقاتها .

المؤسسة تحتاج إلي مصادر التمويل المختلفة خلال المراحل الإنتاجية المختلفة التي تمر بها وهذا ما سوف نقوم بإيضاحه في النقاط التالية :

1- مرحلة التمويل عملية الإستثمار:

تأتي بعد الحصول علي رأس المال النقدي حيث يتم إنفاقة من أجل تكوين رأس المال الثابت المتمثل في المباني والآلات والمعدات وغيرها من السلع المعمرة .

[1] عماد سعد الدين – 9 أبريل 2015 – الوسوم : تمويل – المشاريع – الصغيره – نايفات السعودية

2- مرحلة تمويل الإنتاج :

تتمثل في إستقلال الأموال التي تخصص للمواجهة التي تتعلق أساسا بتشغيل الطاقة الإنتاجية ويتم في هذه المرحلة خلط ومزج لعناصر الإنتاج المختلفة حيث يمزج رأس المال الثابت مع رأس المال العامل بالإضافة الي ماتحتاجة هذه المرحلة من قوي عاملة وهذا بهدف إنتاج سلع وخدمات .

3- مرحلة تمويل التسويق (البيع) :

وتبدأ ي أغلب الأحيان هذه المرحلة بعد الإنتهاء من عملية الإنتاج مباشرة وإعداد السلع للبيع حيث تمر عملية التسويق بمراحل مختلفة من تعبئة السلع ونقلها وتخزينها ثم توزيعها ولا تتم هذه المراحل إلا بعد تحمل المؤسسة نفقات كبيرة يتم تسديدها مما لديها من سيولة نقدية .

خامسا : العوامل المحددة لأنواع التمويل :

1- الملائمة :

المقصود بها بين أنواع الأموال المستخدمة ومجمل الأموال التي يتم تمويلها بإستعمال تلك الأموال فعلى سبيل المثال إن كان تمويل رأس المال مثلا هو الهدف من قرار التمويل ليس من الحكمة في هذه الحالة أن يكون تمويلة بغرض طويل الاجل بل يفترض تمويلة وقصير الأجل وهذا وبالتالي بهدف تخفيض التكلفة المرجحة للأموال إلي حدها الأدني أما إذا كان الهدف من قرار التمويل هو التوسع أوشراء أصل رأسمالي فيكون في هذه الحالة تمويلة أما عن طريق الملاك أو بقرض طويل الأجل .

2- المرونة :

ويقصد بالمرونة قدرة المؤسسة علي تعديل مصادر التمويل تبعا للمتغيرات الرئيسية لحاجتها للأموال أو الملائمة بين الظروف المالية السائدة وبين مصادر الأموال حيث أنة هناك بعض مصادر لتمويل أكثر مرونة من غيرها ويقصد بالمرونة كذلك تعدد مصادر التمويل المتاحة لإمكانية الإمتياز من بين أكبر عدد ممكن من البدائل لتحديد مصدر التمويل المناسب والتي تتيح للمؤسسة إمكانية إحداث أي تغير تراه مناسب علي مصدر التمويل في المستقبل .

3- التوقيت :

إن هذا العامل يرتبط بالمرونة وهو يعني أن المؤسسة تختار الوقت المناسب للحصول علي الأموال بأقل تكلفة ممكنة وعن طريق الإقتراض أو عن طريق أموال الملكية وتحقيق المؤسسة وفرات كبيرة عن طريق التوقيت السليم للعمليات الإقتراض والتمويل . [1]

[1] عماد سعد الدين – المرجع السابق ، ص 12

4- الدخل :

وهو حجم العائد علي الإستثمار المتوقع الحصول علية من تلك الأموال المقترضة فعندما تقوم المؤسسة بالإقتراض لتمويل عملية معينة فإنها تقارن بين معدل الفائدة التي ستدفعها للممول ومعدل الفائدة المتوقع الذي ستحصل علية فإذا كان الفرق إيجابيا يتم الإعتماد علي القرض كوسيلة للتمويل .

كذلك حجم الضمانات والقيود علي المشروع التي تطلبها مصادر التمويل أو الإقتراض .

5- الخطر :

إن قرارات إختيار مصادر التمويل المناسبة تحتاج إلي دراسة مقدار الخطر الذي يلحقة كل مصدر تمويلي ، والمقصود بالخطر التمويلي :

مدي تعرض الملاك لمخاطر الإفلاس نتيجة زيادة العبء المالي للمؤسسة وتعد الجهات التي لها الحق والأولوية علي حقوق الملاك وهذه الأولويات تكون علي النحو التالي :

أ- إن توزيع الأرباح يعطي الدائنون أموالهم أولا ثم الملاك الممتازون ثم العادلون .

ب- عند تصفية أصول الشركة تعطي الدائنون أموالهم أو ثم الملاك الممتازون ثم العاديون. [1](1)

سادسا: العلاقة بين البنوك والتمويل

يمكن تعريف التمويل بأنه : " توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع وتطوير مشروع خاص وعام " كما يعرفه البعض علي أنه : إمداد المشروع بالأموال اللازمة في أوقات الحاجه إليها .

يعتبر التمويل مهم جدا بالنسبه للبنك حيث تسعي البنوك إلي توفير المبالغ المطلوبه لتطوير المشاريع الخاصه والعامة وأن تقدم التمويل في الوقت المناسب أي في أوقات الحاجه إليه.

(1) عماد سعد الدين – المرجع السابق ، ص 12

المبحث الثاني

القرارات والعوامل المؤثرة في اتخاذ منح التمويل

تعريف القرار:

القرار هو إعطاء من له السلطة والقوة بموجب القوانين واللوائح، لأوامر وإرادات مثبتة تهدف إلى تحقيق مصلحةٍ عامة للمؤسسة، وسواء كان هذا القرار إداريّاً، أم قضائيّاً، أم تشريعيّاً، أو حتّى قراراً داخليّاً، فجميع هذه القرارات تحتاج إلى خطوات يسير عليها المدير في إصدار قراره.

أنواع القرارات:

1. قرارات في حالة التأكد: يوجد تأكد تام من هذا القرار ولا يوجد تأثير للعالم الخارجي على النتائج.
2. قرارات في حالة المخاطرة: وضع احتمالية حدوث تغيرات وظروف مختلفة يمكن أن تؤثر على اتخاذ القرار.
3. قرارات في حالة عدم التأكد.

اتّخاذ القرار:

يُعتبَر اتّخاذ القرار الرُّكن الأساسيّ في العمليّة الإداريّة؛ حيث إنّه يشمل أنشطة الإدارة، ووظائفها جميعها، فعلى سبيل المثال، عند أداء الإدارة لوظيفتها في الرقابة، فإنّها تتّخذ القرارات لتحديد المعايير المناسبة لقياس نواتج الأعمال، والتعديلات اللازم إجراؤها على الخطّة، والحرص على تصويب الأخطاء في حال وجودها، وما إلى ذلك، وبسبب ما تواجهه الأنظمة الإداريّة الحديثة من تعقيدات في أهدافها –حيث قد يكون هناك تعارض بينها

أحياناً– أصبح هناك ازدياد في المشاكل التي تواجه القيادات الإداريّة، وعليه فقد ازدادت الحاجة إلى اتّخاذ القرارات التي من شانها مواجهة هذه المشكلات.[1]

ومن هنا لا بُدّ لنا من تعريف القرار لغة، حيث إنّه مصدر للفعل (قَرَّ)، يُقال: قرَّ رأيه على الأمر؛ أي أزمع، وعقد النيّة عليه، والقرار: هو المُستقرّ الثابت؛ إذ نقول: لا قرار له؛ أي أنّه غير ثابت، وهو يُعبِّر عمّنْ لاَ يَسْتَقِرُّ عَلَى رَأْيٍ، والقرار لغة يعني: الرأْيُ يُمضيه مَن يملِكُ إمضاءَهُ، وهو أمر يصدر عن صاحب النفوذ،[2] أمّا اصطلاحاً فقد ورد تعريفه من قبل العديد من الباحثين، وذلك على النحو الآتي:

- أورد برنارد تعريفه بأنّه: "عملية تقوم على الاختيار المدرك للغايات التي تكون في الغالب استجابات أوتوماتيكية، أو رد فعل مباشر"[3]
- عرَّفه عبدالكريم درويش بأنّه: "الناتج النهائيّ لحصيلة مجهود متكامل من الآراء، والأفكار، والاتّصالات، والجدل، والدراسات التي تمّت في مستويات مختلفة في المُنظَّمة"[4] ويمكن تعريف عمليّة اتّخاذ القرار على أنّها: اختيار أحد البدائل المُتاحة، على أُسُسٍ عِلميّة، وموضوعيّة، وضمن مبادئ المُنظَّمة، ومعاييرها المُتَّفق عليها.

أهمّية اتّخاذ القرار

يرتبط اتّخاذ القرار بالحياة اليوميّة للأفراد، والجماعات، والمُنظَّمات، حيث تبرز أهمّيته من ناحيتين، هما:[5]

- الناحية العلميّة: تبرز أهمّية عمليّة اتّخاذ القرار في كونها وسيلة ناجحة لتنفيذ استراتيجيّات المنظّمة، وأهدافها بشكل موضوعيّ، كما أنّها تساهم بشكلٍ فعّال في

[1]- وردة برويس ،فعالية الاتصال الإداري في إنجاح عملية اتخاذ القرار في المؤسسة الصناعية وانعكاساتها على أداء العاملين، بسكرة: جامعة محمد خيضر ، (2015/2014م) صفحة 190-185، 182-181. بتصرّف.

[2]- تعريف و معنى نموذج اتخاذ القرار في معجم المعاني الجامع"، www.almaany.com، اطّلع عليه بتاريخ 1-11-2018.

[3]- آمنة مسغوني، وسهيلة شوية آليات اتخاذ القرار داخل التنظيم وعلاقتها بالرضا على الأداء الوظيفي ، الوادي: جامعــة الشهيد حمه لخضر، (2015/2014م)، صفحة 55، 45-42، 38،36،39. بتصرّف.

[4]- خلاصي مراد ، اتخاذ القرار في تسيير الموارد البشرية واستقرار الإطارات في العمل، قسنطينة: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي- جامعة منتوري،(2007/2006م)، صفحة 78-76، 73-70، 30. بتصرّف.

[5]- آمنة مسغوني، ومرجع سابق، صفحة 55، 45-42، 39،38،36. بتصرّف.

إنجاز العمليّات الإداريّة كلّها، من تنظيم، ورقابة، وتخطيط، وما إلى ذلك من عمليّات، إضافة إلى أنّها تُجسِّد الأهداف، والسياسات، وتُفسِّرها، وتنفِّذها، وهي تجمع المعلومات الضروريّة للوظائف الإداريّة باستخدام وسائل التكنولوجيا المختلفة.

- الناحية العمليّة: حيث تساعد القرارات على كشف مواقف الرؤساء، والكشف عن العوامل التي تضغط على مُتَّخذي القرار، سواء كانت عوامل خارجيّة، أو داخليّة، ممّا يجعل عمليّة الرقابة أسهل، إضافة إلى أنّ مواجهة الضغوط في المستقبل تصبح بصورة أفضل، ومن الجدير بالذكر أنّ اتّخاذ القرارات وسيلة تُقاسُ بها مقدرة الرؤساء على أداء وظائفهم، ومهامّهم الإداريّة.

خطوات اتّخاذ القرار:

1/ تحديد المشكلة، ويتم ذلك ببعض الخطوات:

- يجب أن يتمّ التعرّف على جميع جوانب المشكلة أو الموضوع الذي سيتّخذ قراراً فيه وبدونها لا يمكن السير بهدف واضح.
- يجب معرفة الظروف المختلفة المحيطة بالموضوع أو المشكلة؛ لأنّ القرار سيُتّخذ ويتأثّر في الظروف المحيطة وبحسب اختلاف الظروف سيختلف القرار.

أنواع المشاكل التي تواجه القرار:

- مشاكل تقليديّة تتكرّر وتحدث بصورة دائمة وهي إمّا روتينيّة مثل مشاكل العمل اليوميّة والتي تعترض سير العمل، وحلّ مثل هذه المشاكل يعتمد على الصفات القيادية لدى المدير.
- مشاكل حيويّة تتعلّق بالخطط والسياسات المتّبعة في المنشأة، ويعتمد حلّها على إشراك العاملين ومناقشة ذوي الخبرة والاختصاصات، ومشاكل طارئة تحدث دون سابق إنذار ويعتمد حلّها على المدير واتخاذ القرار بسرعة.

2/ تطوير البدائل: من النادر وجود بديل واحد لأيّ عمل، وصحّة البديل المختار تعتمد على ما تمّ اكتشافه بوسائل الإبداع العلمي والبحث العلمي والدراسات المختلفة –يصعب اتّخاذ القرار في هذه المرحلة–.

3/ تقييم البدائل: تقييم البدائل هي عملية أساسية لعملية اتّخاذ القرارات، حيث أن المُقرر الناجح هو الذي يتنبأ ويقدّر الأمور بالصورة الصحيحة ويختار البديل المناسب.

4/ اختيار البدائل: اختيار البدائل يعتمد على الخبرة التي تتمثل بالإداريين المتمرسين، والتجربة وهي التي تعطي الجواب الأكيد للبديل المناسب ولكن تستغرق وقت ونفقات باهظة، والبحث والتعليل ويتمثل بتحليل المشكلة واكتشاف العلاقات بين المتغيرات المهمة والقيود التي لها علاقة بالهدف الذي تسعى المنشأة لتحقيقه.

5/ متابعة القرار وتقييمه: معرفة مدى تأثير هذا القرار وقدرته على تحقيق الهدف الذي اتُخذ من أجل تحقيقه، وبهذه الخطوة تقاس ردود الفعل التي يمكن الحصول عليها والتي قد تساعد المنشأة في إجراء التعديلات اللازمة لضمان تحقيق الهدف.

أنواع القرارات:

يتمّ تصنيف أنواع القرارات؛ تبعاً لعدّة أسُس، منها:[1]

1. بحسب الهدف، وتُصنَّف على النحو الآتي:

- القرارات الفعّالة: وهي تعتمد مستوىً أعلى من الفهم الفكريّ؛ أي تهتمّ بمفاهيم استراتيجيّة شاملة، ولها تأثير فعّال.
- القرارات غير الفعّالة: وهي مفاهيم جزئيّة لا تُحقِّق هدفاً فعّالاً.

2. بحسب الوظائف الأساسية للمُؤسَّسة، وتُقسَم إلى:

- قرارات لها ارتباط بالعنصر البشري، كاختيار المُوظَّفين، وتحديد الأجور، والتدريب، وغيرها.

[1]- وردة برويس ،مرجع سابق، صفحة 190-185، 182-181..

- قرارات لها ارتباط بالتسويق، كنوعيّة السِّلع، ووسائل الإعلان، وتحديد الأسواق، وغيرها.
- قرارات لها ارتباط بالإنتاج، كنوع الآلات المستخدمة، والموادّ الخام، وغيرها.
- قرارات لها ارتباط بالتمويل، كتوزيع الأرباح، وتحديد رأس المال اللازم، وما إلى ذلك.

3. بحسب الأهمّية، وتُقسَم إلى:
- قرارات إداريّة.
- قرارات استراتيجيّة.
- قرارات تشغيليّة.

4. بحسب مدى مناسبة اتّخاذها، حيث تُقسَم إلى:
- قرارات استثنائية.
- قرارات وسيطة.

5. بحسب البرمجة، وتُقسَم إلى:
- قرارات مُبرمَجة.
- قرارات غير مُبرمَجة.

6. بحسب أساليب اتّخاذها، حيث تُقسَم إلى:
- قرارات كمّية.
- قرارات وصفيّة.

7. بحسب ظروف اتّخاذها، وهي على النحو الآتي:
- قرارات يتمّ اتّخاذها تحت ظروف المخاطرة.
- قرارات يتمّ اتّخاذها تحت ظروف التأكُّد.
- قرارات يتمّ اتّخاذها تحت ظروف عدم التأكُّد.

8. بحسب النمط الإداريّ لمُتَّخذها، وهي على النحو الآتي:

- القرارات التشاركيّة.
- القرارات المُنفرِدة.

9. بحسب المناحي التنظيميّة، وهي:

- قرارات خاصّة مُوجَّهة نحو حالات، أو أفراد مُعيَّنين.
- قرارات عامّة مُوجَّهة نحو حالات، أو أفراد غير مُعيَّنين.

العوامل المُؤثِّرة في اتّخاذ القرار:

بعد التفصيل السابق لعمليّة اتّخاذ القرار، لا بُدّ لنا من ذِكر بعض العوامل التي تُؤثِّر في هذه العمليّة، وهي عوامل تؤثِّر في مُتَّخذ القرار، ممّا يتسبَّب في حدوث انحرافات إراديّة، ولا إراديّة، ومن أبرزها:[1]

1. عوامل نفسيّة، وشخصيّة: حيث تتعلَّق بمُتَّخذ القرار، والمدير، وكلّ من يشارك في عمليّة اتّخاذ القرار، وهي على نوعين:

- عوامل نفسيّة، تتمثّل في المحيط النفسيّ لمُتَّخِذ القرار، ودور المُنظَّمة في تكوينه، ودوافعه النفسيّة.
- الشخصيّة الخاصّة بمُتَّخِذ القرار، حيث لا بُدّ من أن يكون مُتَّصفاً بصفات القائد الإداريّ، كالخبرة، والحنكة، والمقدرة على تجاهل الحلول الفاشلة، والاستعانة بالتجارب الجيّدة، وما إلى ذلك.

2. التوقيت الخاصّ باتّخاذ القرار: حيث يُعتبَر الوقت عنصراً مهمّاً في اتّخاذ القرارات، إلّا أنّ التوقيت المناسب لإعلان هذه القرارات يُعَدّ أمراً شديد الأهميّة، وخاصّة إذا كان إعلانها يعني إلغاء قرار سابق، كما أنّه لا بُدّ من أخذ آراء المُتأثِّرين بالقرار في ما يتعلَّق بشانه.

[1]- خلاصي مراد ، مرجع سابق، صفحة 78-76، 73-70، 30. بتصرّف.

3. التشاركيّة في عمليّة اتّخاذ القرار: حيث تساعد هذه التشاركيّة على ضمان نجاح القرار، إلّا أنّها تُستمَدّ من نمط المنظَّمة، وطابعها؛ فعلى سبيل المثال، يُعَدّ النمط السائد في المُنظَّمات الأمنيّة هو النمط الاستبداديّ في اتّخاذ القرارات.
4. عوامل تتعلَّق بالبيئة الخارجيّة: كالعوامل السياسيّة، والاقتصاديّة، والتكنولوجيّة، والثقافيّة، وغيرها.
5. عوامل تتعلَّق بالبيئة الداخليّة: كحجم المُنظَّمة، وقوانينها، ومواردها البشريّة، والماليّة، والعلاقات بين إداراتها، وغيرها.

العوامل المؤثرة في اتخاذ قرار منح التمويل

ان الحالة التي تتخذ فيها قرارات منح التمويل هي حالة الخطر ، فمتخذ القرار الائتماني في البنك لا يستطيع ان يتنبا بنتائج قراره بدقة كاملة ، ولكنه يستطيع عن طريق تحليل المخاطر المصاحبة لعمليات منح الائتمان ان يصل الي تقديرات احتمالات موضوعية محددة للقرار الذي سوق يتخذه ، فالقرار السليم هو القرار الذي تشعر فيه الادارة بان العائد الذي سوف يتولد عنه يوازي علي درجة المخاطر التي تحيط به .[1]

هنالك مجموعة عوامل مترابطة ومتكاملة تؤثر في قرار منح التمويل في بنك وهي :

1- **العوامل الخاصة بالزبون** : بالنسبة للزبون تقوم عومل الشخصية ، وراس المال ، زقدرتة علي ادارة نشاطة ةتسديد التزماته ، والضمانات المقدمة ، والظروف الخاصة والعامة التى تحيط بالنشاط الذي يمارسه الزبون ، وتقوم جميعها في تقييم مدئ صلاحية الزبون للحصول علي التمويل المطلوب ، وتحديد درجة المخاطر الائتمانية ونوعها والتى يمكن ان يتعرض لها البنك عند منح التمويل ، فعملية تحليل المعلومات والبيانات عن حالة الزبون المحتمل من شانها مساعدة الادارة علي اتخاذ القرار السليم .

وبصورة عامة فانه يمكن تحديد اهم اركان تقدير الائتماني للزبون :

[1] احمد فريد مصطفى ومحمد عبد المنعم غفر، الاقتصاد النقدي والمعرفي (بين النظرية والتطبيق) ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، مصر ، 2000، ص 241

- قدرة وكفاءة الموسسة علي التكيف في مواجهة التغيرات التى قد تتعرض لها ضمن اطار البيئة التي تعمل فيها ، اضافة الى الرغبة في التسديد .
- القدرة علي توليد الدخل او القابلية الارادية لدفع الالتزامات المستحقة علي التمويل
- ملكية الاصول (راس المال والضمان) : راس المال هو كل الاصول التى يمكتلها طالب التمويل مطروحا منها الخصوم ، اما الضمان فهو الاصول المنقولة وغير المنقولة وغير المنقولة التى ترهن لتوثيق العقد ، وتعكس الاصول قوة ونشاط وسيولة الجهة طالبه التمويل
- طبيعة انمتاج المؤسسة ومستوي التكنولوجيا فيها ، وهذه العوامل تؤثر في القابلية الايرادية للموسسة .

2- **العوامل الخاصة بالبنك** : وتشمل هذه العوامل :

- درجة السيولة التى يتمتع بها البنك حاليا وقدرته على توظيفها واحتياجاته لها في الاجل القصير والطويل ، حيث يلاحظ بصفة عامة انه كلما زادت السائلة لدي البنك كلما انخفضت قدرته علي منح التمويل ، ومفهوم السيولة يعني به قدرة البنك علي مواجهة التزاماته والتى تتمثل بصفة اساسية على عنصرين هما : تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع ، وايضا تلبية طلبات منح التمويل .
- حجم الودائع ونوعيتها لدي البنك التجاري حيث يلاحظ بصفة عامة انه كلما زاد حجم الودائع كلما زادت قدرة البنك علي منح الائتمان
- حجم الاصول المطلوبة لتشغيل البنك فكلما زاد حجم الاصول كلما انخفضت قدرة البنك علي منح التمويل
- القدرات التى يمتلكها البنك وخاصة الكودار البشرية المؤهلة والمدربة علي القيام بوظيفة الائتمان البنكي ، وايضا التكنولوجيا المطبقة وما يمتلكه البنك من تجهيزات الاكترونية حديثة.[1]
- موقع البنك فكلما كان موقع البنك قريبا من زباينه فكلما كلما كانت فرصته في منح التمويل اكبر ، وزلك مع افتراض ثبات باقي العوامل المؤثرة الاخرة .

[1]) عبدالعزيز الدغيم وماهر الامين ، التحليل الائتماني جامعة تشرين للدراسات والبحوث العملية ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، 2006، ص197.

3)قلاح الحسيني ومؤيد عبدالرحمن الدوري ، ادارة البنوك مدخل كمي واستراتيجية معاصرة ، دار وائل ، عمان الاردن ،2003،ص(135-136).

- الهدف الذي يسعي البنك الى تحقيقة في المرحلة القادمة
- نوع الاستراتيجية التى يتبناها البنك في اتخاذ قراراته الائتمانية ويعمل في اطارها .

3- **العوامل الخاصة بالتسهيل الائتماني :** ويمكن حرها في ما يلي :

- الغرض من التسهيل
- الدة الزمنية التي يستغرقها القرض او التسهيل ، اي المدة الزمنية التى يرغب الزبون بالحصول علي التسهييل خلالها ومتى سيقوم بالسداد وهل تتناسبفعلا مع امكانيات الزبون .
- مصدر السداد الذي سيقوم الزبون طالب التمويل بسداد المبلغ منه
- طريقة السداد المتبعة ، اي هل سيقوم طالب التمويل او التسهيل بالسداد دفعة واحدة في نهاية المدة ، ام سوف يتم السداد علي اقساط دورية وذلك بما يتناسب مع طبيعة نشاط الزبون ومع ايرداته وموارده الذاتية وتدقفاته الداخلية .
- نوع التسهيل او التمويل المطلوب وهل يتوافق مع السياسة العامة لمنح التمويل في البنك ام يتعارض معها .
- المبلغ المطلوب في عملية التمويل او التسهيل ولذلك اهمية خاصة حيث كلما زاد المبلغ عن حد معين كان البنك احرص في الدراسات التى يجريها خاصة ان نتائج عدم السداد في المبالغ الكبيرة تكون صعبة وقد تؤثر علي سلامة المركز المالي للبنك .

4- مجموعة العوامل الاقتصادية والتشريعية في الدولة : وهي كما يلي :

- الاصول الاقتصادية في الدولة حيث في حالات الرواج والازدهار تزيد الودايع ويزيد الطلب علي التمويل والعكس تماما في حالات الكساد .
- قرارات البنك المركزي والجهات الاشرافية التقدية وذلك من خلال استخدام البنك المركزي بعضالوسائل الرقابية مثل نسبة الاحتياطي القانوني وسعر الخصم والاوراق التجارية .

5- بعض العومل المكملة الموثرة علي قرارات منح التمويل :

- عامل (نوعية المسير) شرط ضروري ولاكن غير كافي لمنح التمويل .
- صعوبة علاقة العمل مع الموسسة
- عامل الظروف الاقتصادية

المبحث الثالث

نماذج ومعايير منح الائتمان

اولا: نموذج المعايير الائتمانية المعروف ب (5CS) :

يعتبر نموذج المعايير الائتماني المعروف ب (5CS) ابرز منظومة ائتمانية لدي محللي ومانحي الائتمان علي المستوي العام عند منح التتمويل ، والتى طبقا لها يقوم البنك كمانح ائتمان وبدراسة تلك الجوانب لدي عملية المقترح او كطالب التمويل او كعميل ائتمان . وفي ما يلي سيتم عرض هذه المعايير: [1]

أ- **الشخصية (Character) :**

ويقصد بها مجموعة السمات الشخصية التى تكشف عن نمط استجابة الزبون المحتمل نحو سداد اللتزاماته المالية ، ويعتمد محللي الائتمان في الكشف علي جوانب شخصية الزبون علي ما يعرف بالتاريخ الائتماني (credit history) ويقصجد به سمعة الزبون من حيث قيامة بسداد التزاماته السابقة نحو البنك او البنوك الاخرى التي سبق له وان تعامل معها ، وتستعين البنوك العالمية حاليا بنظام المخابرات التسويقية لتجيمع وتخزين التاريخ الائتماني لمتخلف زباينها ، وهناك بعض الموشرات الاخرة التى يكمن من خلالها تقييم مدى التزام الزبون ، مثل نمط تعاملاته في الائتمان التجاري

ب_ القدرة الطاقة الاقراضية (Capacity):

تقيس الطاقة الاقراضية للزبون مدي قدرته علي توليد الاموال الكافية لخدمة الدين اي قدرة الزبون على تحقيق الدخل وبالتالي قدرته على سداد اللتزاماته ، وعليه لابد للبنك عند دراسة هذا االمعيار من التعرف للخبرة الماضية للزبون طالب التمويل وتفاصيل مركزه المالي ، من خلال استقرار العديد من المؤشرات التى تعكسها القوائم المالية الخاصة لطالب التمويل كربحية النشاط لعدد من السنوات ومتوسط رصيد النقدية وحجم الاصول التى يمكن للموسسة تحويلها الى نقدية بسهولة دون خسائر كبيرة وتتعتبر القوائم المالية الممثلة في قائمة الدخل والميزانية العمومية مصدرا اساسيا لتلك المعلومات .

[1])طارق طه ادارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت ، دار الفكر الجامعي الاسكندرية ، مصر ، 2007، ص (471،475).

ج- راس المال (capital) :

يعتبر راس مال الزبون احد اهم اسس القرار الائتماني التمويلي وعنصرا اساسا من عناصر تقليل المخاطر الائتمانية باعتباره يمثل ملاءة الزبون او طالب التمويل وقدرة حقوق ملكيته علي تغطية اجمالي الالتزمات عليه ، هو بمثابة الاضافة في حال فشل الزبون في التسديد . وتشير الدراسات التمتخصصة في التحليل الائتماني الى ان قدرة الزبون في سداد التزاماته بشكل عام تعتمد علي الجزوء الاكبر منها علي قيمة راس المال الذي يملكه ، اذا كلما كان راس المال كبيرا انخفضت المخاطر الائتمانية والعكس صحيح في ذلك ، فراس المال الزبون الذي يمثل قوته المالية ، ويرتبط هذا العنصر بمصادر التمويل الذاتية او الداخلية للموسسة والتى تشمل كل من راس المال المستثمر والاحتياطات المكونة والارباح المحتجزة ، حيث لابد ان يكون هنلك تناسب بين مصادر التمويل للزبون المقترح الذاتية وبين الاعتماد علي مصادر التمويل الخارجية .[1]

د- الرهن او الضمان (Collateral) :

بيقصد بالرهن مجموعة الاصول التي يضعها الزبون تحت تصرف البنك كضمان مقبل الحصول على التمويل ،؟ وبالتالي فان الرهونات تمثل مصدرا لاستيفاء حقوق البنك في حالة عدم غياب الزبون او الموسسة طالبة الائتمان بالسداد ، ولا يجوز للزبون مقدم الرهن التصرف في الاصل المرهون ، وقد يكون الضامن شخصا ذو كفاءة مالية عالية وسمعة مؤهلو لكي تعتمد علية اجارة الائتمان في ضمان تسديد الائتمان . وكما يمكن ان يكون الضمان مملوكا لشخص اخر وافق على ان يكون ضامنا للزبون .

وعموما فان هنالك مجموعة من الاراء تتفق علي الضمان الذي لايمثل الاسبقية الاولي في اتخاذ القرار الائتماني ، اي عدم جواز منح التمويل بمجرد توفر ضمانات يرى البنك انها كافية .

انما الضمان بصفة عامة تفرضه مبررات موضوعية ومنطقية وتعكسها دراسة طلب التمويل مثلا اذا كان يرى متخذ القرار الائتماني انه يمكن اتخاذ القرار بمنح الائتمان انما هناك بعض الثغرات القايمة او المتوقعة التي يمكن تلافيها بتقديم ضمان عيني او شخصي ،اي الضمان هنا يقلل من مساحة المخاطر الائتمانية المصاحبة لقرار منح التمويل ومن ثم من طالب التمويل المقترح تقديم ضمانات بعينها.

[1]) عبدالعزيز الدغيم ماهر الامين ، مرجع سبق ذكره ، ص ص (196، 197)

و- الظروف المحيطة (Conditions):

يجب علي الباحث الائتماني ان يدرس مدي التاثير الظروف العامة وتلخاصة المحيطة بالزبون طالب التمويل على النشاط او المشروع المطلوب تمويله ، ويقصد هنا بالظروف العامة النشاط الاقتصادي العام ، وكذلك الاطار التشريعي والقانوني الذي تعمل الموسسة في اطاره وخاصة ما يتصل بالتشريعات النقدية والجمركية والتشريعات الخاصة بتنظيم التجارة الخارجية استرادا او تصديرا ، حيث توثر هذه الظروف العامة علي مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي ، اما الظروف الخاصة فهي ترتبط بالنشاط الخاص الذي يمارسه الزبون ، مثل الحصة السوقية لمنتجات السوق او خدماته التى يقدمها شكل المنافسة ، دورة حياة المنتج او الخدمة التى يقدمها الزبون ، وموقع المشروع من دورة حياته

ثانيا:نموزج المعاير الائتمانيه المعروفه ب(5 p's):

تعزز اداره الائتمان بتحليل ائتمائي اخر من خلال دراسه معاير مهمه تعرف ب(5P'S), وتحليل هذه المعاير تعطي لاداره الائتمان نفس الدلالات التي يعطيها منهج (5C'S) وان كانت باسلوب اخر وتحتوي هذه المعاييرعلي نوع الزبون(PEOPLE) والغرض من الائتمان(PURPOSE)وقدره الزبون علي السداد(PAYMENT)والحمايه(PROTECTION) والنظره المستقبليه(PERSPECTIVE)ويلاحظ ان منهج(5P'S)تشمل الحروف الاولي من المقاطع السابقه؛ وفيما يلي استعراض لماهيه هذه المعاير:

ا) الزبون(PEOPLE):[1]

يقيم الوضع المالي للزبون من خلال تكوين صوره كامله وواضحه عن شخصيه الزبون وحالته الاجتماعيه ومؤهلاته واخلاقياته من حيث الاستقامه وغيرها لذلك فان الخطوه الاولي في عمليه تقيم الوضع الائتماني للزبون واتخاذ القرار الائتماني هو مقابله الزبون.

ب)الغرض من الائتمان(PURPOSE):

اي التعرف علي الهدف من الحصول علي الغرض اي هل سيستخدم مثلا في تمويل اصول راسماليه,ام في تمويل رأس المال العامل فاذا كان الغرض من الائتمان هو الحصول علي ائتمان لتمويل احتياجات تتعارض مع سياسه اداره الائتمان في البنك تستطيع اداره الائتمان ان تعتذر للزبون.

[1]) حمزة محمود الزبيدي ، ادارة المصلرف ، موسسة الوراق ، عمان ، الاردن ، 2002، ص ص (152-155) .

ج)قدره الزبون علي السداد(PAYMENT):

اي دراسه احتمالات امكانيه الزبون في تسديد الغرض وفوائده بما فيها مصادر الاموال الازمه للتسديد وكذلك توقيت هذا التسديد ويتم ذلك من خلال تقرير التدفقات النقديه الداخليه والخارجه من الزبون.

د)الحمايه(PROTECTION):

اي استكشاف احتمالات توفير الحمايه للاموال المستمره في القرض وذلك من خلال تقويم الضمانات او الكفالات التي سيقدمها الزبون سؤاء من حيث قيمتها العادله او من حيث قابلتها للتسييل فيما لو عجز الزبون عن الوفاء بالتزاماته بتسديد اصل الغرض وفوائده.

هـ)النظره المستقبليه(PERSPECTIVE):

وذالك بالقاء نظره متفحصه علي المستقبل واستكشاف ابعاد حاله عدم التاكد المحيطه بمستقبل القرض اي باستكشاف كل الظروف البيئيه والمستقبليه المحيطه بالزبون سواء كانت داخليه او خارجيه ولهذا فقد تتاثر السياسه الائتمانيه للبنوك بمؤشرات الاقتصاد من معدل النمو العام الي نسبه التضخم ومعدلات الفوائد وغيرها.[1]

وما يجب ملاحظته انه رغم الاختلاف في مسميات (5P'S)عن عناصر (5C'S)الا ان في المضمون يشترك في تحديد ملاءه الزبون وقدرته علي التسديد اي تحدد بمجموعتها مقدار المخاطر التي تتعرض لها اداره الائتمان عند اتخاذها للقرار الائتماني.

ثالثا: نموذج المعايير الائتمانية المعروفة ب PRISM:

يعتبر منهج (PRISM) احدث ما توصلت اليه الصناعة البنكية في التحليل الائتماني وقراءة مستقبل الائتمان . ويعكس هذا المنهج جوانب القوة و العافية لدى الزبون وتساعد ادارة الائتمان عند تحليل معايير هذا المنهج من تشكيل اداة قياس توازن من خلالها بين المخاطر والقدرة على السداد.[2]

تتكون عناصر (PRISM) من مجموعة من المعايير تشترك فيما بينها بالاحرف الاولى من كلمة P,R,I,S.M وفي ما يلي عرض لماهية هذه المعايير:

[1]) محمد مطر ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني ، دار وائل للنشر ، عمان ، الاردن ، ط1، 2003، صص(379-380)
[2]) حمزة محمود الزبيدي (2002)، مرجع سبق ذكره ، ص ص (156-158) ،

1- التصور (PERSPECTIVE) :

يقصد بالتصور هنا الاحاطة الكاملة بمخاطر الائتمان والعوائد المنتظر تحقيقها من قبل ادارة الائتمان بعد منحه، ومضمون هذه الاداة التفسيرية هي القدرة او الفاعلية في:

- تحديد المخاطر والعوائد التي تحيط بالزبون عند منحه الائتمان.
- دراسة استراتيجية التشغيل والتمويل عند الزبون والتي من شأنها تحسين الاداة وتعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد باعتباره الهدف الذي يجب ان تدور حوله كل القرارات .

2- القدرة على السداد (REPAYMENT) :

ومضمون هذا المتقيد هو تحديد قدرة الزبون على تسديد مبلغ التمويل او هامش الربح خلال الفترة المتفق عليها والأمور التي تعير لها ادارة الائتمان اهتماما خاصا هو تحديد نوع مصادر التسديد سواء ان كانت داخلية او خارجية التي يلجأ لها الزبون (طالب التمويل) عندما يستعد لتسديد مبلغ التمويل.

وما يهم ادارة الائتمان هو دور المصادر الداخلية التي تساعد الزبون على اعادة تسديد ما بمذته من اتزامات لانها تعكس قدرة العمليات التشغيلية على توليد التدفقات النقدية الداخلية والتي يستطيع الزبون استخدامها في تسديد ما بذمته من التزامات مستحقة.

3- الغاية من الائتمان (INTENGETION PURPOSE) :

ومضمون هذا المعيار هو تحديد الغاية من الائتمان المقدم للزبون وكقاعدة عامة فان الغاية منى الائتمان يجب ات تشكل الاساس لدراسة هذا الغرض او الغاية فان اخر ما تفكر فيه ادارة الائتمان هو تصفية اصول الزبون لاسترداد الائتمان.

4- الضمانات (SAFGUARDS) :

ومضمون هذا المعيار هو تحديد الضمانات التي تقدم الى البنك ليكون ضامنا لاسترجاع الائتمان لمواجهة احتمالات عدم القدرة على التسديد ويمكن للضمانات ان تكون داخلية وهي التي تعتمد على قوة المركز المالي للزبون او خارجية كالضمانات العينية او الكفالات الشخصية بالاضافة الى ما تم وضعه من شروط في عقد الائتمان لضمان السداد

6- الادارة (MANAGEMENT) :

تركز ادارة الائتمان على تحليل الفعل الاداري للزبون ومضمون الفعل الاداري وسوف يشمل:

أ- العمليات: ومن خلالها يتم التعرف على :

- اسلوب الزبون في ادارة اعماله.
- تحديد كيفية الاستفادة من الائتمان.
- تحديد فيما اذا كان الزبون يتسم بتنوع منتجاته او يختصر في عمله على منتج واحد فيما اذا كان المنتج موسمي الانتاج او دائم

ب- الادارة:

- استعراض الهيكل التنظيمي للعمل.
- استعراض السيرة الذاتية لمدراء الاقسام.
- تحديد قدرة الزبون على النجاح والنمو.

المبحث الأول

نشاة وتطور القطاع المصرفي السوداني

ان هيكل الجهاز المصرفي في السودان شانه شان الاجهزة المصرفية في الدول النامية وهو هيكل بسيط يتكون من البنك المركزي والذي يكون فيه قمة الجهاز المصرفي ويسيطر عليه ، ثم البنوك التجارية التي تعمل علي خلق اجمالي الامداد والنقود والقوة الشرائية ، وخيرا البنوك المتخصصة والتي تقوم بدور التنمية والتطوير في المناطق المعنية .

وان التطور المصرفي في السودان بين المصارف ظاهرة حديثة نسبيا سبقت الاستقلال السياسي عبر مرحلة متعددة يمكن تقسيمها الي الاتي :

اولا: مرحلة بدء الموسسات المصرفية (1903_1958):-

انحصرت تركيبة الجهاز المصرفي في فروع البنوك الاجنبية وتميزت هذه الفترة بسيطرة البنوك الاجنبية على القطاع المصرفي وتوجيه الائتمان لخدمة التجارة الخارجية لمصلحة الاستعمار .

حيث تم فتح فروع لكل من بنك باركليز (1913) انجليزي والبنك العثماني في(1949) وبنك مصر في (1953) مصري ، وبنك الكريدي لونية في (1953) فرنسي والذي تحول في عام (1964) الي شركة سودانية تحت اسم بنك النيلين وذلك بمتلاك الحكومة السودانية بنسبة 60% ، [1] ومن اهم سماتها :_

1- غياب السلطة النقدية الموحدة حيث مارس البنك الاهلي المصري بعض مهام البنك المركزي ، كحفظ حسابات لحكومة المصارف ، اجراء المقاصة بالاضافة قيامه بدور المقرض الاخير .

2- احتكار الصارف الاجنبية العاملة للسوق المصرفية ، اذ برغم من المساهة الفاعلة لهذه المصارف في توسيع النشاط الاقتصادي بالبلاد من جهة والمساهمة في نشر الوعي المصرفي من جهة اخرى الا ان تركيز هذه المصارف على تمويل التجارة الخارجية (الاستيراد والتصدير) قد ساهم في تاخير نمو بعض القطاعات كالصناعة .

3- يلاحظ ان المصارف العاملة خلال هذه الفترة باستثناء بنك النيلين كلها فروع لبنوك موسسة في الخارج مما ترتب عليه افتقادها لاستقلالية قرارها .

[1]) ابوشورة ،محمد عبدالرحمن ، واخرون ، توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والموسسات ، الطبعة الاولى ، 2006 ، ص ص (10-11).

ثانيا : مرحلة قيام البنك المركزي وبداية نشاة المصارف الوطنية (1959-1969) :-

تعتبر هذه المرحلة اهم مراحل تطور الصناعة المصرفية في السودان ، حيث عكست بداية الادراك الوطني (الرسمي والشعبي) لاهمية القطاع المصرفي في الحياة الاقتصادية .

ففي عام 1959م تم اصادر قانون بنك السودان (البنك المركزي) ليبدا بممارسة كامل مهام البنك المركزي ففي فباير 1960 وحيث ورثت اصول وفرع البنك الاهلي المصري والذي تمت تصفيته تبعا لذلك .

تم في نفس العام 1960م قيام البنك التجاري البسوداني كأول بنك تجاري وطني كما شهدت هذه الفترة قيام المصارف المتخصصة المملوكة لدولة وهي :-

البنك الزراعي السوداني (1959) ، والبنك الصناعي السوداني (1961)، والبنك العقاري السوداني (1967).

كما شهد عام 1969م بدء نشاط فرع بنك ناشونال وقرندليز البرطاني ، وكذلك بشرائه لفرع البنك العثماني ، من اهم سماتها :_

1- ظهورالبنك المركزي وبالتالي اكتمال بناء النظام المصرفي وقد ادركت السلطات الوطنية وقتها اهمية التمويل المصرفي لخدمة اغراض التنمية .

2- تغيير التركيبة المصرفية ، اذ بالاضافة الي البنك المركزي فقد نشاءت بنوك وطنية تجارية ومتخصصة ويعكس ذلك بدء الوعي الشعبي باهمية الدورالمصرفي ، كما يعتبر موشر لنقلة نوعية في استثمار الوطنيين لمدخراتهم .

3- تصفية بعض الفروع الاجنبية (فرع البنك الاهلي المصري والبنك العثماني) ودخول فرع بنك اجنبي واحد (ناسونال اندقرندليز) .

ثالثا : مرحلة التاميم (1970_1975):_

شهدت هذه الفترة تطورا في تركيبة النظام المصرفي تمثلت في تاميم الوحدات المصرفية التجارية ودمج بعضها ام التاميم فقد صدر في 22/مايو 1970م قرار بتاميم النظام المصرفي ، حيث اصبح فرع باركليز (بنك الدولة للتجارة الخارجية) ،واصبح فرع بنك ناشونال اندقريليز (بنك امدرمان) ، فرع البنك الاثيوبي (بنك جوبا التجاري) ، فرع البنك العربي (بنك البحر الاحمر التجاري)، فرع بنك مصر(بنك الشعب التعاوني)، اما بنك النيلين والبنكم التجاري السوداني فقد احتفظا باسميهما بعد التاميم ،علما بان سماتها كانت ما يلي : _

1- ملكية الدولة لجميع الوحدات الاقتصادية .

2- تقليص عدد البنوك التجارية .

3- احجام البنوك الاجنبية عن دخول السوق المصرفية السودانية ، وذلك بسبب التاميم الناتج من التوجه الاقتصادي الاشتراكي للدولة في ذلك الوقت والذي انعكس في الهيمنة الكبيرة للقطاع العام علي نشاط البلاد الاقتصادي .[1]

رابعا: مرحلة الانفتاح الاقتصادي (1976-1983):-

استشعرت الدولة في بداية هذه الفترة اهمية الاستثمار الخاص الاجنبي والمحلي لذلك عملت علي تحسين البيئة الاقتصادية بهدف استقطاب الاستثمارات .

حيث تم انتهاج ساسية الانفتاح الاقتصادي واصدار قانون تشجيع الاستثمار لعام 1976م ضمن جزء من اصلاحات اقتصادية اخرى ، وتميزت هذه المرحلة بلاتي :-

1- ظهور المصارف الاسلامية .

2- عودة دخول المصارف الاجنبية السوق المصرفية السودانية .

3- بلوغ المصارف العاملة اقصى ارتفاعا له منذ الاستقلال .

[1])قريش ، محمد محمد الطاهر ، المصارف ودورها في تمويل التجارة الخارجية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا ، 2014،ص 52.

خامسا : مرحلة اعلان وبدء اسلام العمل المصرفي (1984-1988):-

تم اعلان اسلمة الجهاز المصرفي في اكتوبر 1984م علي قانون المعاملات الذي حرم التعامل بالرباء اخذا واعطاء .[1]

وقد شهدت هذه الفترة ايضا زيادة في عدد المصارف تمثلت في الموسسات المصرفية التالية : -

بنك البركة السوداني (1984م) ، وبنك الغرب الاسلامي وتنمية الصادرات (1988م) ، والبنك السعودي السوداني (1986م)، وبنك العمال الوطني (1988م) ، وتميزت هذه المرحلة بلاتي :-

1- استمرار دخول المصارف الخاص السوق المصرفية .

2- تحول النظام المصرفي الي التعامل بالصيغ الاسلامية .

سادسا :- مرحلة تعميق اسلام النظام المصرفي (1989-2005):

تم في هذه الفترة انشاء عدد اضافي من الصارف وهي بنك الشمال الاسلامي (1989م) وبنك نيما عام (1996)، وبنك الصفاء للاستثمار (1993م) ، بنك الثروة الحيوانية (1993م)، بنك امدرمان الوطني وبنك ايفوري (1995م)، وبنك القضارف للاستثمار (1996م)، وبنك الاستثمار المالي (1995م).

تم خلال هذه المرحلة دمج عدد من المصارف المحلية وتصفية بعض المصارف حيث تم دمج بنك الوحدة والبنك القومي للتصدير في بنك الخرطوم تحت اسم مجموعة بنك الخرطوم ، كما تم دمج بنك الصناعي السوداني مع بنك النيلين تحت اسم مجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية .

اما المصارف لتي تمت تصفيتها فهي بنك الشرق الاوسط ، بنك الاعتماد والتجارة الدولي ، البنك الوطني للتنمية الشعبية (بنما) وايضا بنك الصفاء وسيتي بنك . وكذلك تم في عام 1992م تغيير اسم البنك العالمي للاستثمار الي البنك السوداني الفرنسي كما تم تغيير اسم بنك عمان المحدود الي بنك المشرق ثم بنك الغرب الي بنك تنمية الصادرات ، كما شهدت الفترة ايضا استخصاص البنك العقاري السوداني، [2] وتميزت هذه المرحلة بالاتي :-

1- دمج المصارف الحكومية

[1]) منشور بنك السودان بالنمرة س/ر ع بتاريخ 10ديسمبر 1984.
[2] قريش واخرون ، مرجع سابق تم ذكره ، ص53.

2- تغيير اسماء بعض المصارف

3- ظهور بنوك الاستثمار

سابعا: مرحلة النظام المصرفي الثنائي (2005-2009):

وفق بنود اتفاقية السلام الشاملةبين الشمال وجنوب السودان تم الاتفاق على ان تعمل البنوك وفق الشريعة الاسلامية وتعمل البنوك في جنوب السودان وفق النظام التقليدي ، وبذلك اصبحت البنوك تعمل في ظل نظام ثنائي اسلامي في الشمال وتقليدي في الجنوب ومع وجود فروع لبنك السودان المركزي في الجنوب على ان تخضع المصارف في النظامين عن طريق سياسة نقدية موحدة ، واهم سمات هذه المرحلة ما يلي :-

في هذه المرحلة شهد القطاع المصرفي في السودان دخول العديد من المصارف التى تستند علي روس اموال اجنبية مثل : بنك بيبلوس ، بنك السلام ، بنك الامارات والسودان، بنك الجزيرة السوداني الاردني ، بنك قطر الاسلامي ، وكذلك بعض البنوك المسنودة براس مال وطني مثل بنك المال المتحد وزبنك الاسرة . [1]

ثامنا: المرحلة الاخيرة حى العام (2016):

بلغ عدد المصارف العاملة في السودان 36 مصرفا من بينها اربعة مصارف حكومية (تتوزع ثلاث مصارف متخصصة ومصرف تجاري واحد)، وسبعة مصارف تجارية عربية ، (25 مصرفا مشتركا) اي تشترك في راس المال المحلي والاجنبي ، وهذه الاخيرة تتقسم الي مصارف متخصصة و(22) مصرفا تجاريا . مع العلم ان جميع المصارف العاملة في السودان تقوم علي الشريعة الاسلامية ، فالسودان هو البلد العربي الوحيد الذي لديه قطاع مصرفي اسلامي بالكامل .[2] وتميزت هذه المرحلة بالاتي :-

1. انشاء شركة متخصصة في انشاء وتشغيل وادارة مشروعات التقنية وهي شركة الخدمات المصرفية الاكترونية (شامخ) (EBS)
2. ربط المصارف السودانية بشبكة سوفيت العالمية .

[1])قريش واخرون ، مرجع سابق تم ذكره ، ص 54.

[2])بدون اسم ناشر http://www.uabonline.org/en/magazine فبراير 2018.

3. تنفيذ مشروع شبكة المعلومات المصرفية بهدف ربط الوحدات المصرفية مع بعضها ورئاسات المصارف مع بعضها ومع بنك السودان .

4. ايضا شهدت هذه الفترة محاولات جادة لرفع اسم السودان من العقوبات الامريكية والتى سوف تودي الى تاسيس علاقات مراسلة مع جميع مصارف العالم وبداء اعمال في مجال التجارة الخارجية وتلقي التحويات من والى السودان .[1]

[1]) دفع الله السيد http:hg//www.uabonline.org/ar/magazine 2017م.

المبحث الثاني

محددات منح التمويل في المصارف السودانية

تعتبر السياسة النقدية والتمويلية التى يصدرها البنك المركزي احد ادوات السياسة الاقتصادية الكلية ، فالسياسة النقدية هي الاجراءات والتدابير التي تتخذها الشلطات النقدية (البنك المركزي) بغرض التحكم في حجم التمويل ونوعيه واصداره للضوابط (محددات) المنظمة لمنح التمويل المصرفي يصدرها سنويا عند بداية كل عام مالي كشواهد يجب الالتزام بها ، ومعرفة مدى تطبيق المصارف القايمة على تنفيذ تلك الضوابط وذلك استناداعلى نتايج التطبيق الفعلي لتلك السياسات استرشادا بالتمويل الحقيقي للقطاع المصرفي [1].

ويمكن سرد هذه الضوابط (محددات) المنظمة لمنح التمويل في المصارف السودانية علي النحو التالي:-

اولاً:- الحصول علي المعلومات والبيانات الاساسية عن العميل :

يجب الحصول علي البيانات الاساسية الاتية عن العميل :

1- الاسم رباعي بالنسبة للشخصيات الطبيعية وحسب ماهو موضح في شهادة السجل التجاري للجهات الاعتبارية ، واسم العمل بالنسبة للشركات والاعمال الخاصة .
2- نوع ورقم مستند اثبات الشخصية
3- شهادة التسجيل او الترخيص والنظام الاساسي للجهات الاعتبارية .
4- مكان الاقامة او المقر بالنسبة للشخصيات الاعتبارية والعنوان بالكامل .
5- نوع النشاط / النشاطات التى يمارسها العميل ويمتلكها بنسبة 100% .
6- اسماء الشركات واسماء العمل له فيها مصلحة وافرة .
7- اسماء الشركات واسماء العمل المترابطة معه حتى الدرجة الثانية .

ثانياً: دراسة القدرة الائتمانية للعميل :

المستندات والبيانات لتقييم الجدارة الائتمانية للعميل يتم الحصول علي البيانات اللازمة للذلك هي :

[1]) عبدالمنعم محمد الطيب حمد النيل ، تقويم تجربة التمويل الاصغر الاسلامي في السودان خلال الفترة (2000-2010) ، ورقة علمية ، اكادمية السودان للعلوم المصرفية والمالية ،2011.

1- اخر ثلاث ميزانيات مراجعة ، او ميزانيات افتتاحية بالنسبة للشخصيات الاعتبارية حديث التكوبن شريطة ان تكون مراجعة ومعتمدة من قبل الضرايب .

2- قائمة الدخل .

3- قايمة التدفقات النقدية .

4- دراسة جدوى للعملية المراد تمويلها تشتمل على كل مكونات دراسة الجدوى وعلى وجه الخصوص قائمة التدفقات النقدية للمشروع .

5- عقود الصادر في حالة تمويل الصادر .

6- استمارتي اقرار العميل (ا) و(ب) بالتزاماتهم تجاه المصارف الاخرى .[1]

7- شهادة تسجيل ومساهمة الشريك الاجنبي في راس مال الشركة (في حالات الشكات التى بها مساهمات اجنبية)

8- افادة عن المصارف الاخرة التى يحتفظ العميل بحسابات معها (جارية ، ادخارية ، و استثمارية) وشهادة من المصارف المعنية بحركة تلك الحسابات .

(أ) موجهات التقييم :

1- تحليل البيانات لتحديد الموقف المالي والوقوف على اللتزامته الكلية .

2- تحليل حركة حسابات العميل مع البنك والبنوك الاخرى .

3- تقييم تعامله السابق مع البنك ومدى التزامه بسداد الالتزاماته في مواعيدها .

4- تقييم حجم تعامله القائم مع الجهاز المصرفي مع مقدرته المالية خلال تقدير الميزانيات .

5- والحصول على تقرير عن تعامل العميل مع المصارف الاخرى التى يتعامل معاها او له سابق تعامل معها .

(ب)مواشرات السلامة المالية :

يجب علي المصرف ان تكون لديه معلومات وسجل دقيق عن موقف العميل المالي والتطورات التى تجد على انشطته ونوعيتها لتحديد الجدارة والسقف التمويلي الذي بكن ان يخاطر به البنك مع عميله ، ويجب على المصرف تحديد الميزانية وذلك بالتركيز على مواشرات السلامة المالية التالية :

[1]) منشورات البنك السودان المركزي (ضوابط منح التمويل المصرفي) ، منشور رقم (2007/20) بتاريخ 2007/10/28 .

1- راس المال والاحتياطات : يجب ان يتناسب الحجم مع النشاط الذي يمارسه العميل وحجم المخاطر التى يدخل فيها مع المصرف الذي يتعامل معه .

2- نسبة التداول : يجب ان تستوفي الحد الادني المطلوب ، ومتابعة هذه النسب تكشف مدى قدرة العميل علي الوفاء بالتزاماته .

3- اجمالي الالتزمات/ راس المال : وتشكل كافة الديون والالتزامات علي العميل ويجب ان لا تتجاوز الحد المعقول وهو خمسة اضعاف راس المال والاحتياطات وارتفاع هذه النسب يعني تراكم الديون بصورة غير طبيعية .

4- المبيعات/الايرادات: وهي تعكس حجم نشاط العميل وحصته في السوق بل وقدرته في الاستمرار والمنافسة ، وتطور هذه النسبة يؤثر سلبا او ايجابا على قدرة العميل في الوفاة بالتزماته ومصادر السداد .

5- الارباح/راس المال : وهي تعكس نتائج اداء العميل وكفاة الاصول وظهور اي خسائر يعتبر موشر سالب يجب التحوط له مصرفيا. [1]

(ج)موشرات المقدرة الائتمانية :

1- الوفاء بالالتزامات المستحقة : تشمل كافة المستحقات للغير سوء كانت في صورة ديون او التزامات زكوية وضريبة وغيرها .

2- جدوى العملية من الناحية الاقتصادية والربحية : ان تكون العملية المراد تمويلها مربحة للبنك والعميل ، وذات جدوى للاقتصاد القومي لاصوله التى تتماشى مع السياسات التمويلية المصدرة .

3- التعامل السابق : يفضل تمويل العملاء الذين لديهم سابق تعامل جيد مع المصرف وسجل نظيف ، وبالنسبة للعملاء الجدد يجب الاستوثاق وتطبيق معايير اعرف عميلك know (your client).

4- الظروف المحيطة بالنشاط : يجب علي المصرف تقويم البيئة المحيطة بالبنك والعميل ودراسة السوق وتطوراته السالبة والموجبة واخذ الحيطة والحذر من خلال الدراسات والموشرات الى يمكن الاعتماد عليها .

[1]) منشورات البنك السودان المركزي (ضوابط منح التمويل المصرفي) ، منشور رقم (2007/20) بتاريخ 2007/10/28 .

5- نتائج النشاط في الاعوام السابقة : تعطي اولية منح التمويل للعميل الذي حققت نتايج نشاطه لاخر ثلاث سنوات ارباح معقولة مقارنة بحجم نشاطه ومقدار العايد علي راس المال .

6- سلامة السجل التاريخي : يرتفع تقييم الجدارة الائتمانية للعميل كلما كان سجله التاريخي خاليا من الخطر المصرفي ، التعثر ، الجرائم الجنائية ، خيانة الامانة ، الافلاس ا التوقف عن الدفع ، اهلاك دين خاص به ، سداد مديونات تخصه عن طريق بيع المرهونات .

(د) مصادر السداد :

تعتبر مصادر السداد من اهم عناصر تقييم الجدار الائتمانية ، وتحدد عن طريق التدفقات النقدية المتاتية من نشاط العميل ، والايرادات الاخرى المضمونة التى لا يتطرق لها الشك او الاحتمالية .

(و) تحليل المخاطر المحتملة :

تشمل كافة المخاطر المتوقع التعرض لها جراء الدخول في العملية من المخاطر ائتمانية او مخاطر سوق او مخاطر قانونية ، وينبغي ان تحدد وفقا للموجهات الصادرة من البنك المركزي او اي معايير اخرة موضوعية تخدم نفس الغرض .

ثالثاً: المتابعة المستمرة

(أ) المتابعة :

1- بعد منح التمويل ينبغي متابعة نشاط العميل ورصد نقاط الضعف والقصور في تعامله مع المصرف وتنفيذ اللتزاماته مع واقع سير حسابه وتوريداته وذلك بهدف التنبيه وتصحيح المسار وتقديم المشورة تفاديا للفشل ، ووضع التحويطات اللازمة فى حالة ظهور بودار قد تكون لها اثار سالبة على مقدتر العميل علي السداد

2- تحديد موظف لمتابعة اداء اعمال التمويل الكبيرة (حسب تقرير البنك) خاصة التمويل بصيغتي المشاركة والمضاربة ، على ان يرفع تقرير للادارة التنفيذية للمصرف عن سير الاداء بصورة مستمرة.

(ب) التنسيق بين المصارف :

ينبغي على المصارف التنسيق في ما بينها بخصوص توفير البيانات الصحيحة والدقيقة عن العملاء ، والالتزام بدواعي السرية المصرفية لتقديم بيانات او معلومات ناقصة او غير صحيحة ، ولاكن عليها في سبيل تحقيق هذه التعاون الذي يخدم مصلحتها جميعا ان توفق بين متطلبات السرية المصرفية والشفافية والافصاح .

الضوابط والشروط الخاصة بتويل بعض الشرايح والقطاعات :-

(أ) ضوابط وشروط عامة :

تحديد اسم العميل ومكان العميل وعنوانة بصورة واضحة

(ب) ضوابط وشروط خاصة :

- بالنسبة للمهنين يجب التاكد من نشاط العميل وذلك بطلب شهادة المهنة ورخصة العمل مؤيدة من التنظيم المهني .
- بالنسبة لصغار المنتجين والاسر المنتجة وذوي الدخل المحدود والحرفيين يتم فتح حساب جاري خاص بالعميل وفقا لما ورد في منشور بنك السودان رقم 12\2000 بتاريخ 22\11\2000 في حالة عدم توفر المستندات الثبوتية للعميل تتم دراسة شاملة للمشروع قبل الدخول في عملية التمويل .[1]

يمكن ان يكون التمويل لمجموعة من الفئات الوارده اعلاه وذلك بعد تقديم الاطار القانوني للمجموعة . بالنسبة للضمانات يجب استلام شيك من العميل يعززبشيك اخر من ضامن كفء فيما يتعلق بزوي الدخل المحدود بجانب الضوابط الواردة اعلاه في البنك المطالبة بتقديم شهادة من المخدم او الصندوق القومي للمعاشات او صندوق الضمان الاجتماعي تفيد بامكانية الخصم من استحقاقه الشهري في حدود الاقساط المتفق عليها اذا لم تغطي عائدات العملية الممولة والمصادر الاخرى .

[1]) منشورات بنك السودان المركزي ، رقم 2000/12 بتاريخ ، 2000/11/22.

اولاً : تمويل قطاع تشييد وشراء العقارات للاغراض السكنية والتجارية:

يجب مراعاة الضوابط الاتية عند تمويل قطاع تشييد وشراء العقارات للاغراض السكنية والتجارية :

(أ) لايتم النظر في طلب التمويل الابعد تقديم شهادة بحث حديثة وخالية من الموانع تثبت ملكية العميل للقطعة او القطع موضوع التمويل

(ب) يرهن العقار لصالح البنك ويستمر الرهن حتى نهاية السداد

(ت) يقوم البنك بالتأمين على العقار الممول ويضاف مبلغ التأمين للمديونية

(ث) يترك امر تحديد الاقساط وتواريخ استحقاقها للتفاوض بين البنك والعميل .

يجوز ان تقوم البنوك بمنح التمويل للشركات التي تعمل في مجال منح الاسكان الشعبي او الفئوي اويمنح مباشر للقطاعات او الافراد .[1]

ثانياً : ضوابط تمويل الصادر:

على البنوك الالتزام بالشروط الاتية :

(أ) متابعة عملية التصدير بدقة وتخزين السلع الممولة تحت اشرافها المباشر وباسمها الا في الحالات التي لاتسمح فيها طبيعة السلعة الممولة او مكان وجودها باشراف البنك المباشر عليها وفي هذه الحالة يجب الحصول على الضمانات الكافية ، وفي الحلات التى يمكن البنك شراء السلعة بنفسه او بواسطة وكيل يجب عدم استخدام صيغة المرابحة .

(ب) عدم منح اي تمويل للمصدرين المقصريين الذين لم يصدرو قرار برفع الحظر عنهم الا بموافقة مسبقة من بنك السودان .

(ت) تقبل طرق الدفع حسب ما تحدده ضوابط الادارة العامة للنقد الاجنبيي .

(ث) يجب مراعاء ان يتم استلام الحصيلة خلال الفترة التى تحددها الادارة العامة للنقد الاجنبي من تاريخ الشحن .

(ج) السماح للمصدرين حاملي بوالص تامين الموسسة الاسلامية لتامين الاستثمار وائتمان الصادر (المملكة العربية السعودية) الموسسة العربية لضمان الاستثمار (دولة الكويت

[1]) منشورات بنك السودان المركزي (اسس وضوابط منح التمويل المصرفي وادارته)، منشور رقم (2006/3) ، بتاريخ (2006/4/6) .

) وبرنامج تمويل التجارة العربية البينئة التابع لصندوق النقد العربي والوكالة الوطني لتامين وتمويل الصادرات لتصدير لعملائها للخارخ واي طرق دفع معتمدة شريطة ان يتم استلام الحصيلة خلال الفترة التى تحددها الادارة العامة للنقد الاجنبي من تاريخ الشحن وذلك بعد الحصول على تغطية الموسسات المزكورة .

ثالثاً: تمويل مصدري الماشية :

عند الدخول في عمليات تمويل مع مصدري الماشية يجب الالتزام بالاتي :

1- عدم منح التمويل لمصدري الماشية الا بعد اكتمال اجرارات فتح خطاب اعتماد كستندي غير قابل للالغاء مع التحقق من صحة الاعتماد وعلي البنك الحصول على ضمانات ذات قيمة حقيقة مثل الرهن العقاري بالاضافة الى قبول شيكات اجلة كضمان اضافي .

2- اذا فشل العميل بادخال المواشي للمجهر خلال فترة معقولة بعد منح التمويل (يترك تحديد الفترة للبنك) يقوم البنك بايقاف الاستمرار لمنح التمويل ويعمل على تصفيته بالكيفية التى تحفظ حقوق البنك واخطار بنك السودان بذلك مع ضرورة النص على هذه الاجرارات في عقد التمويل .

3- يجوز لبنك المصدر (مبلغ الاعتماد) بعد وصول المستندات دفع جزو من الحصيلة للمصدر لحين ورود الحصيلة وشراها كما يجوز قبول المستندات بعد وصولها كضمان لتمويل شريطة ان لا يؤثر ذلك على سداد اي تمويل قائم على المصدر .

رابعاً: ضوابط تمويل السلع بغرض التجارة الخارجية :

1- على البنك تخزين كل السلع الممولة بمبلغ يفوق خمسمائة الف جنية تخزين مباشر او الحصول علي ضمانات مقبولة لديه لضمان التمويل الممنوح على ان يكون التخزين المباشر تحت اشراف البنك المعني ويجوز الافراج الجزئي مقابل الضمانت الكافية .

2- يحظر اعادة تمويل العميل لنفس العميلة سواء من نفس البنك او من بنك اخر .

3- في حالة السلع المصنعة محليا يجب ان يقتصر التمويل الممنوح بغرض الاتجار المحلي على شراء المنتج او وكيلة فقط .

4- يقتصر التمويل الممنوح على للتجارة المحلية في السلع المستوردة على الشراء من المستوردين او وكلائهم فقط .

خامساً : تمويل الزراعة المطرية (المساحات الكبيرة) :

1. يجوز للبنوك اعفاء المزارعين من تقديم الميزانيات المراجعة عند طلب التمويل .
2. يجب عدم منح التمويل لمرحلة الكديب الا بعد التاكد من ان المزارع قد فرغ من زراعة المساحات المقررة على ان بتم ذلك بموجب شهادة صادر من وزارة الزراعة الولائية او الجهة المختصة وكذلك التمويل لمرحلة الحصاد .

الضمانات :

فيما يلي توضيح للضمانات المشار اليها في الفقرات السابقة وتشمل ضمانات التمويل المتبعة في البنوك وهي كما يلي :

اولاً: الرهن الحيازي :

الرهن الحيازي للبضائع والمواد الخام والمحاصيل والاصول المالية ذات القيمة المالية القابلة للتسيل وغيرها (كالاسهم المتداولة في سوق الاوراق المالية مثل اسهم سوداتل وشهادات شمم وشهامة وما في حكمها) علي ان ينبغي مراعاة الاتي عند قبول الاسهم كضمان :

- ان لا تكون هذه الاسهم خاصة بالجهة الممولة .
- ان يتم احضار شهادة اسهم اصلية توضح عدد الاسهم المملوكة والمراد رهنها .
- احضار شهادة تقييم للاسهم المزمع رهنها .
- الحصول على افادة كتاية من الشركة المعنية المصدرة للاسهم تفيد بحجز الاسهم ووضع علامة الرهن عليها .
- ان لا تكون الاسهم من نوعية الاسهم الراكدة وذات الحركة البطيئة .

ثانياً : الرهن العائم :

يتم قبول الرهن العائم كضمان شريطة تسجيله لدى المسجل التجاري خلال فترة لا تتجاوز الثلاث اسابيع من تاريخ ابرام العقد وذلك لكي يكون معتمد في مجابهة الغير ، وان يتم باستخراج شهادة تفيد بتسجيله تحفظ بملف العملية .

ثالثاً : شهادات ايداع البضائع :

يمكن قبول هذه الشهادات كضمان ، شريطة استيفاها للاتي :

- ان تكون ضادرة من مخازن متخصصة في المجال ومتعمدة بمواصفات قانونبة متفق عليها ولديها تصريح بممارسة هذا العمل وتخصع لرقابة الجهات المختصة .
- تشتمل كافة البيانات الممطلوبة توفرها في شهادة الايداع (تفاصيل الكميات المخزنة ، تاريخ التخزين ، ورقم الايصال ، العلامة او الشارة ، الختم واالتوقيعات المعتمدة للمخازن) .
- يجب ان يكون البضاعة مؤمن عليها تامين شامل لصالح البنك .ا
- ان يحتفظ فرع البنك المعني باصل ايصال المخزن او شهاجدة الايداع .
- اجراء زيارات مفاجئة للبضائع المرهنونة للبنك الموجودة بحوزة العميل خلال كل شهر للتاكد م صحة وجودها وكميتها واجرا تقييم شامل لها في ضوء تغيرات الاسعار .

رابعاً : الرهن العقاري :

تفاديا للمشاكل المترتبة علي قبول الضمانات العقارية ، ينبغي مراعاء الاتي عند قبول الرهن العقاري كضمان للتمويل .

1- احضار شهادة بحث بتاريخ حديث تثبت ملكية العقار وان تكون بغرض الرهن ، وان تكون الكطعة خالية من الموانع .

2- اذا كان العقار مسجلا باسم شخص خلاف مقدم الطلب ، يجب الحصول على موافقة المالك على الرهن شريطة ان تكون كتابة وبتوكيل رسمي موثق ينص عليه في عقد الرهن.

3- تقييم العقار عن طريق جهة هندسية معتمدة .

4- تسجيل الرهن لدى سلطات الاراضي والحصول على شهادة بحث توكد تسجيل الرهن لصالح البنك.

5- عدم قبول الرهن الثاني الا في نطاق ضيئق جدا وبعد موافقة البنك المرهونة له قطعة الارض او العقار مثلاً .

6- تجديد شهادة البحث كل ستة اشهر للاطمئنان على استمرارية الرهن وعدم تسجيل العقار او رهنه لطرف اخر .

7- يفضل رهن العقار ذات القيمة الوسيطية تفاديا لمشاكل التسييل .

8- اتخاذ كافة الاجراءات القانونية التى تضمن حق البنك في كل الرهونات وذلك قبل منح التمويل المطلوب .

خامساً : خطابات الضمان :

لتقليل المخاطر الناتجة من خطابات االضمان على البنوك الالتزام بالضوابط التالية :

1- على البنوك عدم اصدار خطابات لضمان التمويل الممنوح من بنوك او موسسات تمويلية اخرى ، يستثني من ذلك المصارف والموسسات المالية الخارجية شريطة ان تكون من الدرجة الاولى .

2- اعتبار خطابات الضمان التى يتم تسييلها من قبل المستفيد بسبب فشل العميل جزء من التمويل ويتم تضمينها في الراجعة الخاصة بالتمويل وراجعة التمويل المتعثر مع موفاء بنك السودان بصورة منتظمة بخطابات الضمان التى يتم تسييلها .

3- بالنسبة لخطابات الضمان المتعلقة بالاداء او التعهدات كما هو الحال في المقاولات او العطاءات يتم تحصيل هامش نقدي من قيمة الضمان حسب ما يقرره البنك .

4- فيما يختص بخطابات الضمان الاخرى بشراء بضائع وغيرها من الخطابات الضمان (غير الوارد اعلاه) يتم تحصيل هامش نقدي من قيمة الضمان حسب ما يقرره البنك كما يجب علي البنوك ان تحصل على الضمانات الكافية من عملائها بالنسبة للجزو المتبقي من خطابات الضمان بعد خصم الهامش المدفوع .

توجيهات عامة :

على البنوك الالتزام التام بالاتي :

عدم تقديم اي تمويل جديد او تنفيذ اي تمويل مصدق لي اي شخص او اي جهة الا بعد التاكد من الاتي:

1- ان موارد البنك المتاحة للتمويل تغطي حجم التمويل المطلوب .

2- ان حساب البنك الجاري طرف من بنك السودان دائنا حتى يمنح التمويل المطلوب .

3- تحديد مبلغ التمويل المطلوب والغرض منه في ضوء الاحتياجات الفعلية للعميل وإجراء المتابعة الدقيقة للتأكد من استغلال التمويل في الاوجة الممنوح من اجلها .

4- تحديد فترة التمويل علي اساس التوجيهات الصادرة من بنك السودان حسب طبيعة ونوعية العمل العمل المراد تمويلة .

5- عدم السماح للعملاء بتجاوز الفترة المحدودة لسداد وتصفية التمويل ومراعاة تطبيق الاجراءات الواردة بالمنشورات المنظمة لسداد الديون المتعثرة.

6- مراعاة عدم تركيز التمويل في يد قلة من العملاء او مقابل نوعية معينة من الضمانات او لصالح نشاط اقتصادي معين الا فيما نصت عليه توجيهات بنك السودان في هذا الشأن .

7- بالنسبة لكافة الضمانات علي المصارف مراعاة ان لايزيد حجم التمويل في اي لحظة عن 75 من قيمة الضمان (عدد الودائع المحجوزعليها فعليا كضمان) وفي حالة انخفاض قيمة الضمان نتيجة لانخفاض الاسعار او غيرها من الاسباب على المصرف مطالبة العميل بتوفير ضمانات اضافية على انه وفي حالة ارتفاع الاسعارلاي سبب من الاسباب يجب الايتم الافراج عن اي جزء من السلع المرهونة لصالح البنك او الخزنة طرفة او زيادة حجم التمويل نتيجة لذلك.

8- على المصارف عدم قبول الشيكات الاجلة كضمان اساسي لاي تسهيل ويمكن قبول هذه الشيكات فقط في حالة التمويل الذي يكون في حدود الف جنيه فأقل .

9- على البنوك مراعاة عدم اضافة قيمة الشيكات بالعملة المحلية والاجنبية المقدمة من عملائها لحسابات العملاء حتى وإن كانت مسحوبة على احد فروع البنك الابعد تحصيلها فعلا ، ويمكن ان تستثني من هذا الاجراء الشيكات المعتمدة او الشيكات المصرفية .

10- على البنوك التي تعمل وفق النظام الاسلامي الالتزام بضوابط الشريعة الاسلامية في كل المعاملات .

على المصارف تأسيس وحدات هندسية تعمل على تقييم الاراضي والعقارات ومتابعة ذلك مع الجهات المختصة والتأكد من التقييم في حالة ان تم التقييم بواسطة جهات اخرى على مسؤولة مسؤولية مباشرة عن كل م يتعلق بتقييم ورهن العقارات .

على المصارف مراعاة الاهداف الواردة في سياسات بنك السودان والالتزام بقانون تنظيم العمل المصرفي 2003م والتعديلات الملحقة وبالتوجيهات والقرارات الصادرة من بنك السودان والمضمنة منشور سياسات بنك السودان او اي منشورات اخرى صدرت او ستصدر فيما يختص بتنظيم وضبط التمويل المصرفي .

المبحث الأول

نبذة تعريفية عن مصارف عينة الدراسة

بنك التنمية الصناعي :

النشأة :-[1]

أنشئ المصرف بموجب قانون مصرف التنمية الصناعية سنة2005م الصادر يوم 2005/7/10 م وجاء المصرف إمتداداً ومواصلةً لعطاء مؤسسة التنمية السودانية الرائدة في تمويل المشروعات التنموية والصناعية.

رأس المال :-

رأس المال المصرح به واحد مليار دولار

رأس المال المدفوع 350 مليون دولار

المساهمون :

وزارة المالية والإقتصاد الوطني 25%

بنك السودان المركزي 75%

الرسالة:-

النهوض بقطاع الصناعة التحويلية عن طريق تقديم التمويل والخدمات المصرفية والمساهمة في الحلول الفنية ومواكبة التطور التقني .

الرؤية:-

الإرتقاء بالمصرف ليصبح الخيار الأفضل في مجال تمويل قطاع الصناعة التحويلية .

[1] الموقع الاكتروني لبنك التنمية الصناعي http://idb.sd/AR/ .

مسيرة العطاء :

منذ بداية نشاطه حتي الآن تمكن مصرف التنمية الصناعية من المساهمة في تمويل

القطاع الصناعي بالعملات المحلية والاجنبية بما ساهم في نهضته ووفر له مقومات الانتاج اللازمة

وقد شمل التمويل :

1. صناعة الأغذية والمشروبات تم تمويلها بمبلغ 161مليون جنيه
2. الجلود والاحذية مولها البنك بمبلغ4.7مليون جنيه2-
3. الخشب والفلين : حصل هذا القطاع بشقيه علي تمويل من مصرف التنمية الصناعية بمبلغ 2 مليون جنيه
4. الورق ومنتجاته تم تمويله بمبلغ 9مليون جنيه
5. منتجات النفط كانت حصيلة تمويل هذا القطاع 13مليون جنيه
6. صناعة البلاستيك والمطاط:هذا المجال تمويله قدره29 مليون جنيه
7. صناعة تشكيل المعادن:بلغ التمويل لهذا القطاع مبلغ 47.7مليون جنيه
8. الآليات والاجهزة الكهربائية كان تمويلها 21.6مليون جنيه
9. الكيماويات والمنتجات الكيماوية: حصلت علي تمويل 16 مليون جنيه
10. بنيات الصناعة التحتية:قدم المصرف تمويلاً بلغ 44مليون جنيه لتحسين البنيات التحتية
11. المنتجات المعدنية غير التعدينية :تم تمويلها بمبلغ 11.2مليون جنيه
12. الصناعات الصغيرة مول البنك مجمع الحرفيين بميلغ 4 ملايين جنيه وشيدت فيه72ورشة
13. ساهم البنك في المشروعات الرأسمالية القومية بمبلغ 162مليون جنيه

أنشأ وحدة للتمويل الأصغر بسقف مصدق قدره 20مليون جنيه أستغل منها 11مليون جنيه حتي أبريل 2010م[1].

[1] الموقع الاكتروني لبنك التنمية الصناعي http://idb.sd/AR/ .

نبذة تعريفية عن بنك فيصل الاسلامي السوداني : ـ

النشأة والتأسيس:-

تم إنشاء بنك فيصل الإسلامي السوداني بموجب الأمر المؤقت رقم 9 لسنة 1977م بتاريخ4/4/1977م .

في مايو 1977م اجتمع ستة وثمانون من المؤسسين السودانيين والسعوديين وبعض مواطني الدول الإسلامية الأخرى ووافقوا على فكرة التأسيس وأكتتبوا في نصف رأس المال المصدق به آنذاك .

في 18 أغسطس 1977م تم تسجيل بنك فيصل الإسلامي السوداني كشركة مساهمة عامة محدودة وفق قانون الشركات لعام 1925م .

باشر البنك أعماله فعلياً اعتبارا من مايو 1978م .

راس المال المصرح بـه 1,000 مايون جنيه سوداني

رأس المال المدفوع 700 مليون جنيه سوداني

النشاط :-[1]

القيام بجميع الأعمال المصرفية والمعاملات المالية والتجارية والإستثمارية والحرفية والمساهمة في المشروعات التنموية الإقتصادية والإجتماعية وتنشيط التعامل في مجال التجارة الخارجية وذلك على هدى الشريعة الإسلامية وبتقنيات حديثة ومتطورة.

الرؤيا :-

مصرف إسلامي الوجهة ، سوداني السمات ، يلتزم الجودة والإمتياز في أعماله ، إسعاداً للعملاء ، ثقة في الموردين ، تنمية للمجتمع ، عناية بالعاملين ، وتعظيماً لحقوق المساهمين.

الرسالة :-

مصرف يزاوج وجهته الإسلامية وسماته السودانية ، ويستهدف بالتطوير الإمتياز ، وبالكفاءة الأفضل ، مركزاً مالياً مليئاً سليماً ، ومنتجات مصرفية شرعية معاصرة ، وعلاقات خارجية متنامية ، ونظم وتقنيات

[1] الموقع الاكتروني لبنك فيصل الاسلامي السوداني http://www.fibsudan.com/

مستحدثة ، يقوم عليها العاملون فريقاً محرضاً خلقاً ، ملتزماً أمانة ، مدرباً مهارة ، مؤهلاً معرفة ، ويلتزم الشفافية منهجاً ، ليسعد المتعاملون والمساهمون والمجتمع.

القيم العشرة :-

1. الشرعية.
2. الريادة.
3. التميز.
4. المهنية.
5. العمل بروح الفريق.
6. التحسين المستمر.
7. الشفافية.
8. إسعاد المتعاملين.
9. التعاون مع الشركاء.
10- الشراكة مع المجتمع.

نبذة تعريفية عن بنك النيل :-

بنك التنمية التعاوني هواول بنك عام يطبق في معاملاته الشريعة الاسلامية، انشئ بقانون خاص في 11يونيو 1982م وباشر اعماله المصرفية في 13 يونيو 1983م وتنفيذاً في مشروع توفيق اوضاع المصارف لعام 1994م ، وكذلك لتوجيهاتهم في البرنامج الاول للسياسة المصرفية الشاملة 1999م ، وايضا في سياسة اعادة هيكلة واصلاح الجهاز المصرفي لعام 2000م بوجوب تحويل المصارف بقوانين خاصة الي شركات عامة وفق قانون الشركات لعام 1925م وبعد التحول اصبح للبنك عقد تاسيس ونظام داخلي بعد الغاء قانون بنك التنمية التعاوني .[1]

[1] بنك التنمية التعاوني – التقرير السنوي لسنة 2007م

بنك التنمية التعاوني يتحول الى بنك النيل في فبراير 2013م اعبن مجلس ادارة بنك التنمية التعاوني الاسلامي عن تغيير اسم البنك الى بنك النيل وتغيرعلامته التجارية ، على ان يحتفظ على صيغته كبنك اسلامي عصري يقدم خدماته المتميزة ومنتجاته المتطورة لعملاه اينما كانو. [1]

راس المال :-

راس المال المصرح به : 300مليون

راس المال الدفوع : 161 مليون

الرؤية :

ان يكون نمونجا افضل للمصارف الاسلامية محلياً واقليميا لمساهمينا وعملائنا الحالين والمرتقيين ولعملائنا من اللتزامنا بمسئولياتنا الاجتماعية.

القيم :

1- الالتزام بهدى الشريعة الاسلامية .
2- الشفافية والنزاهة .
3- الخدمة المميزة والرفيعة للعميل .
4- السرية المطلقة والمحافظة عليها .
5- الجدارة والابتكار والتطور .
6- العمل بروح الفريق الواحد .
7- تحمل المسولية وتفويض الصلاحيات .
8- التحسين والتطور المستمر

الرسالة :-

القيام بدور رائد في الصناعة المصرفية لتحقيق الغايات الكلية للمصرف ولاصحاب المصالح ذو العلاقة والسعي للحصول على مستويات متقدمة من الرضاء بابتكار وسائل مصرفية متجددة وحلول مهنية راقية ومتميزة .

[1] شبكة الشروق علي الموقع الاكتروني www.ashoroog.net .

المبحث الثاني

اجراءات الدراسة الميدانية

مقدمه:

تكونت عينة الدراسة من ثلاثة مصارف من بنك فيصل الإسلامي، بنك النيل، بنك تنمية الصادرات، تم توزيع 60 استبانة وتم جمع 52 استبانة واستبانة تالفة، وقد تم الاجابة على 51 استبانة وتم تحليلها باستخدام برنامج التحليل الإحصائي لمعرفة الأجوبة على أسئلة الاستبيان المتمثلة في فروض البحث وكانت النتائج كالآتي:

إجراءات الدراسة الميدانية

جدول رقم (1)

مقياس ليكارت الخماسي

العبارة	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق يشدة
الوزن	5	4	3	2	1

المصدر إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS –2019

يتضح من الجدول اعلاه ان الوسط الفرضي هو $\frac{5+4+3+2+1}{5} = 3$

وتم تحديد درجة القيمة طبقاً للقياس الآتي :

طول الفئة= $\frac{\text{الحد الأعلي للبديل – الحد الأدني للبديل}}{\text{عددالمستويات}}$

وعليه طول الفئة= $\frac{5-1}{5}=\frac{4}{5}$ =0.8

وبذلك تصبح أراء المبحوثين حول العبارات كما بالجدول أدناه:

جدول رقم (2)

تقسيم الفئات وفق المقياس الخماسي

العبارة	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق يشدة
الوزن	4.2 – 5	3.4– 4.2	2.6–3.4	1.8 – 2.6	1 – 1.8

المصدر إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS –2019

صدق أداة الدراسـة:

تم عرض الإستبانة على بعض المحكمين، بلغ عدد المحكمين (2) من أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في المجال بقصد الاستفادة من خبراتهم، مما جعل المقياس أكثر دقة وموضوعية في القياس، وقد تم الأخذ ملاحظاتهم، وإعادة صياغة بعض العبارات وحذف بعضها، وإجراء التعديلات المطلوبة بشكل دقيق يحقق صدق بناء الإستبانة في عباراتها.

اختبار صدق وثبات أداة الدراسة:

معامل الثبات (Reliability): وهو يعني استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، أي أنه يعطي نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه علي نفس العينة. لإجراء اختبار الثبات لأسئلة الإستبانة، استخدم الباحث معامل كرونباخ ألفا (Cronbach alpha) وهو يأخذ قيما تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر، وعلي العكس إذا كان هناك ثبات تام تكون قيمة المعامل مساوية للواحد الصحيح. وكلما اقتربت قيمة معامل الثبات من الواحد الصحيح كان الثبات مرتفعا وكلما اقتربت من الصفر كان الثبات منخفضا. وكقاعدة عامة فإن المعامل الأقل من 60% يعتبر ضعيفا، والذي في حدود 70% يعتبر مقبولاً، أما الذي يبلغ 80% يعتبر جيد. أما معامل الصدق (Validity) والذي يقصد به أن المقياس يقيس ما وضع لقياسه ويساوي رياضياً الجزر التربيعي لقيمة معامل الثبات.

قام الباحث باستخدام معامل الفا كرونباخ، لقياس ثبات الإستبانة فيما إذا تم حذف أي عبارة من عبارات الإستبانة، حيث كان معامل الثبات لكل عبارة في المدى (0.740–0.917) وهي أقل من قيمة معامل الفا كرونباخ لجميع عبارات محاور الدراسة (0.90) مما يدل على الثبات الجيد لعبارات الإستبانة، الأمر الذي انعكس أثره على معامل الصدق الذاتي حيث **بلغ (0.88)** والجدول (4) يوضح معامل الثبات والصدق الذاتي لمحاور الإستبانة:

جدول رقم (3)

معاملات الثبات والصدق لكل المحاور الإستبانة

المحـاور	عددالفقرات	معامل الفاكرونباخ	الصدق الذاتي
المحور الاول	6	.821	0.90
المحور الثانى	6	.776	0.88
المحور الثالث	5	0.796	0.89
المحور الرابع	7	.871	0.93
الإستبانة كاملة	24	.883	0.94

المصدر إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS –2019

جدول (4)

معاملات الثبات والصدق لجميع المحاور الإستبانة

عددالفقرات	الصدق الذاتي
24	0.93

اولاً : تحليل متغيرات الدراسة:-

جدول (5) العمر

	التكرارت	النسبة
اقل من 30 سنه	14	27.5%
30واقل من35	9	17.6%
35واقل من40	7	13.7%
40سنه فاكثر	21	41.2%
المجموع	**51**	**%100**

المصدر إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS -2019

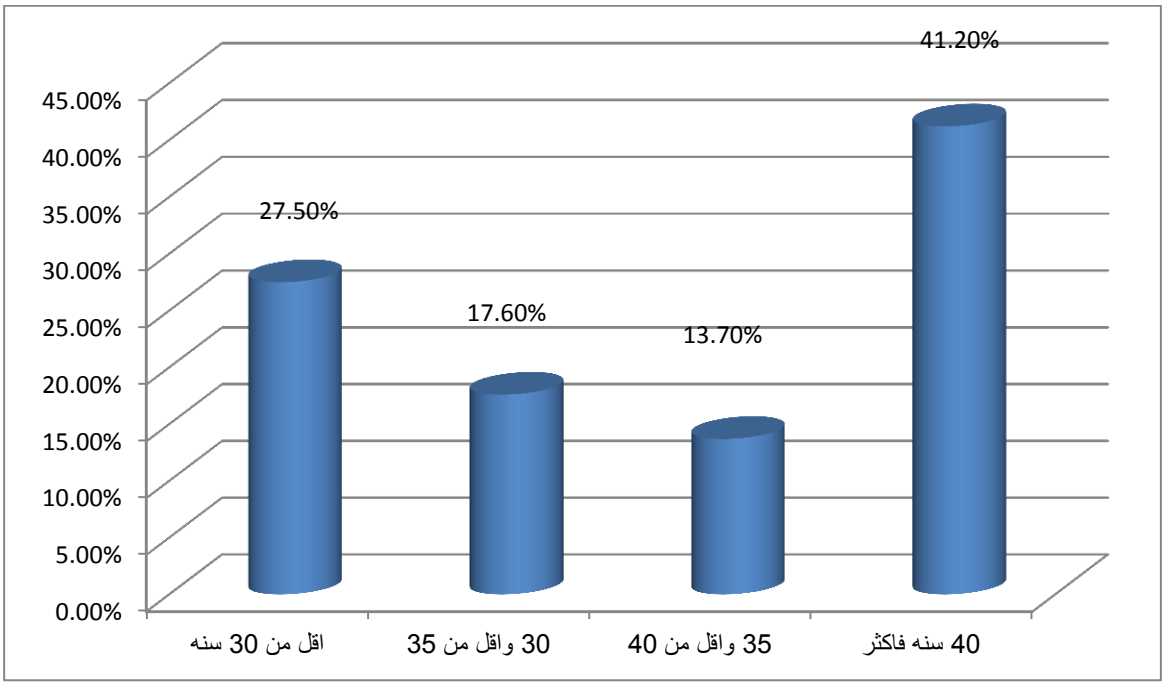

الشكل و الجدول اعلاه والخاص بالمتغيرالعمر نلاحظ ان 27.5% من افراد العينة اعمارهم اقل من 30 سنه , و 17.6% من افراد العينة من افراد العينة اعمارهم 30واقل من35 , و 13.7% من افراد العينة اعمارهم بين 35واقل من40 , اما 41.2% من افراد العينة اعمارهم اكثر من 40 سنه عليه يتضح ان معظم افراد العينة تقل اعمارهم 40 سنه فاكثر.

جدول (6) المؤهل العلمي

	التكرارت	النسبة
بكالريوس	26	51.0%
دبلوم عالى	2	3.9%
ماجستير	18	35.3%
دكتوراه	1	2.0%
اخرى	4	7.8%
المجموع	**51**	**%100**

المصدر إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS –2019

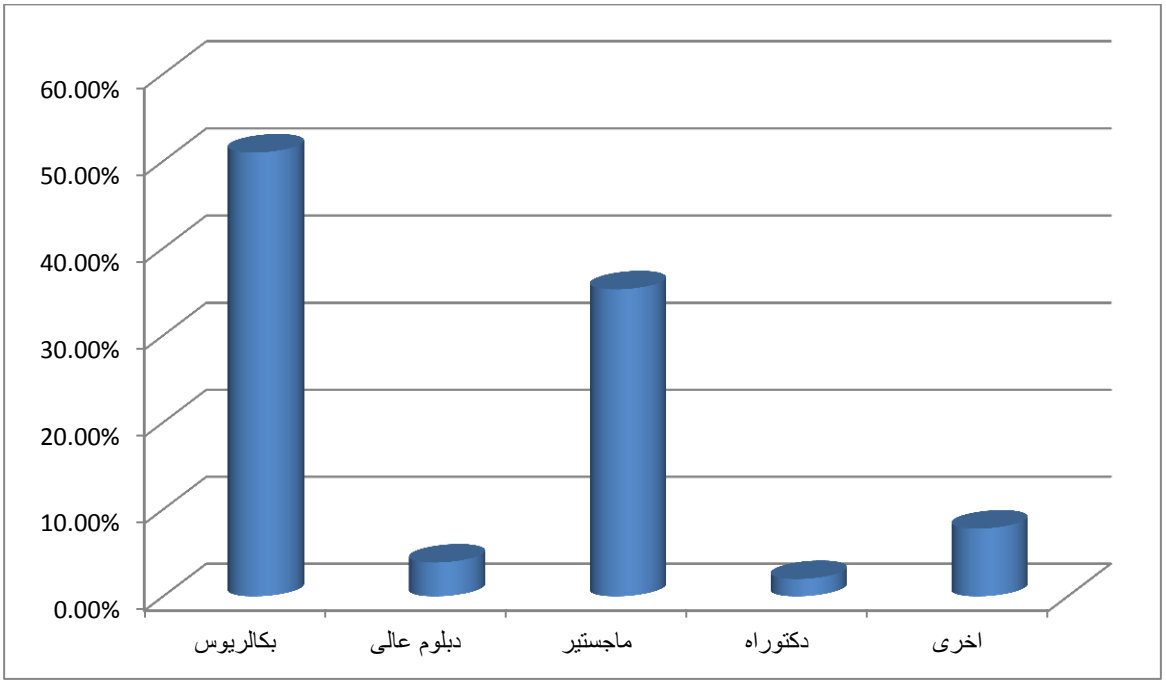

الشكل و الجدول اعلاه والخاص بالمتغير **المؤهل الاكاديمي** نلاحظ ان 51.0% من افراد العينة مؤهلهم العلمي بكالريوس, و 3.9% من من افراد العينة مؤهلهم العلمي دبلوم عالى, و 35.3% من افراد العينة افراد العينة مؤهلهم العلمي ماجستير , و واحد من افراد العينة افراد العينة مؤهلهم العلمي دكتوراه,عليه يتضح ان معظم افراد العينة يحملون درجة البكالريوس.

جدول (7) التخصص العلمي

	التكرارت	النسبة
محاسبة	15	29.4%
علوم مصرفية ومالية	14	27.5%
ادارة اعمال	7	13.7%
اقتصاد	12	23.5%
نظم معلومات محاسبية	1	2.0%
اخرى	2	3.9%
المجموع	**51**	**%100**

المصدر إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS –2019

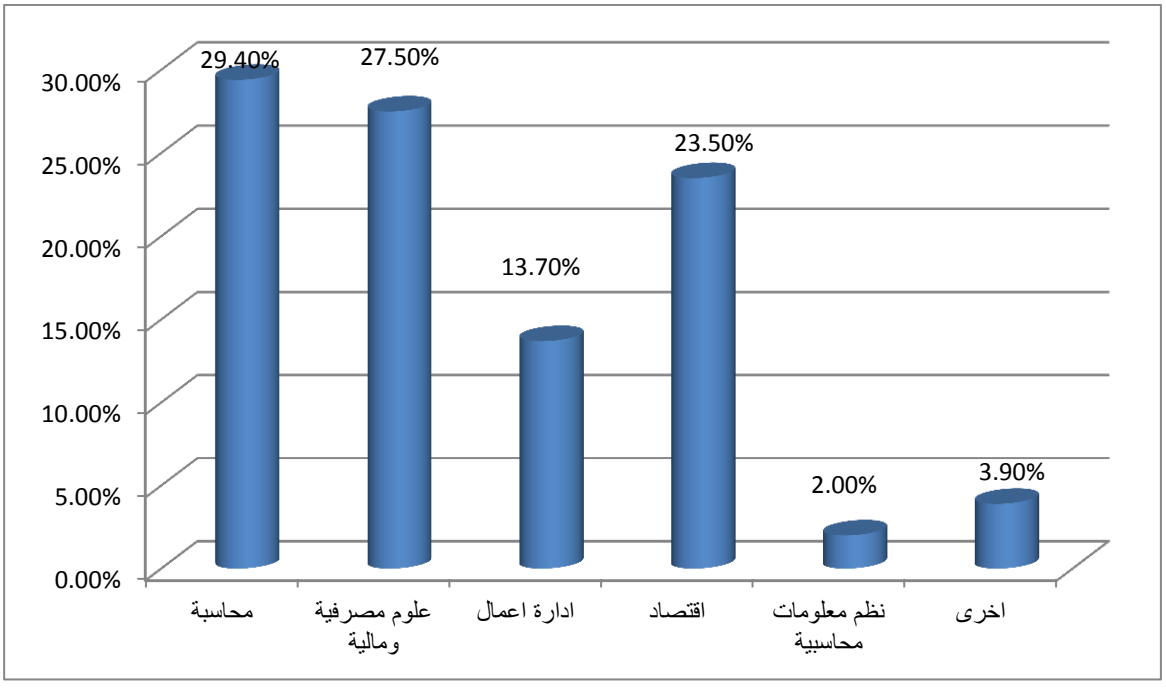

الشكل و الجدول اعلاه والخاص بالمتغير **التخصص العلمي** نلاحظ ان 29.4% من افراد العينة تخصصهم العلمي محاسبة, و 27.5%من من افراد العينة تخصصهم العلمي علوم مصرفية ومالية, و 13.7% من افراد العينة افراد العينة تخصصهم العلمي ادارة اعمال , و23.5% من افراد العينة تخصصهم العلمي اقتصاد , و واحد فقط من افراد العينة تخصصه العلمي نظم معلومات محاسبية , عليه يتضح ان اغلب افراد عينة الدراسة تخصصهم العلمي محاسبة.

جدول (8) سنوات الخبرة

	التكرارت	النسبة
اقل من 5 سنة	12	23.5%
اقل من 10 سنه	11	21.6%
10واقل من 15 سنه	12	23.5%
15واقل من 20 سنه	5	9.8%
ا 20سنه فاكثر	11	21.6%
المجموع	**90**	**%100**

المصدر إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS –2019

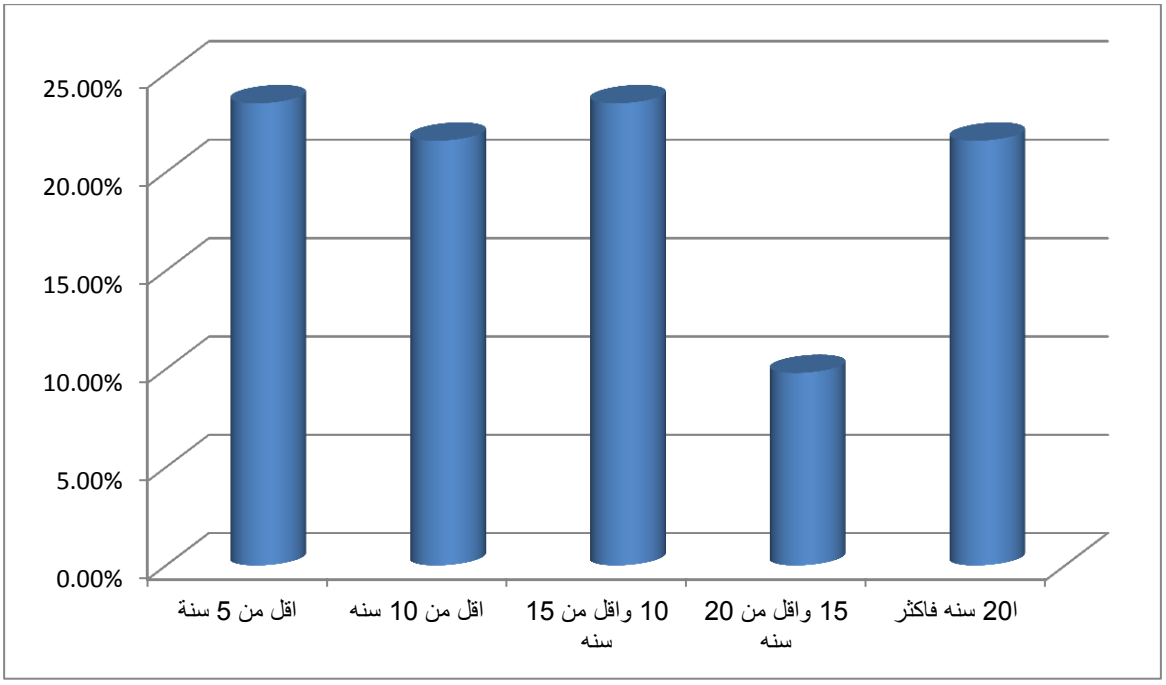

الشكل و الجدول اعلاه والخاص بالمتغير **سنوات الخبرة** نلاحظ ان 23.5% من افراد العينة سنوات خبرتهم **فى العمل اقل من خمسة سنوات** , و 23.5% من افراد العينة سنوات خبرتهم **فى العمل** اكثر من 10 سنه واقل من 15 سنه , و 21.6% من افراد العينة سنوات خبرتهم **فى العمل** 20 سنه فاكثر , عليه يتضح ان افراد العينة سنوات خبراتهم فى العمل اقل من 5 سنوات او بين 10 و15 سنه..

ثانياً : تحليل عبارات اسئلة الاستبيان :

جدول **(9) يوضح عبارات الفرضية الاولى تعتمد المصارف فى السودان على ادوات التحليل المالي فى اتخاذ قرار منح التمويل.**

م	العبارات	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لااوافق	لااوافق بشدة
1	تساهم ادوات التحليل المالى فى اتخاذ قرار منح التمويل فى المصارف السودانية	14 %27.5	32 %62.7	1 %.2	4 %7.8	-
2	يلعب التحليل المالي دوراً فى اتخاذ قرار منح التمويل	16 %31.4	30 %58.8	4 %7.8	1 %2	-
3	التحليل المالى يقلل من مخاطر التعثر المصرفى للقطاع المصرفى فى السودان	17 %33.3	27 %52.9	5 %9.8	2 %3.9	-
4	التحليل المالى المعد بصورة علمية يوفر معلومات تفيد اصحاب المصالح فى القطاع المصرفي	19 %37.3	32 %60.8	1 %2	-	-
5	يساهم التحليل المالي فى ويادة القدرة التنافسية	18 %35.3	25 %49	6 %11.8	2 %3.9	-
6	يساهم التحليل المالي فى تقليل مخاطر قرارات منح التمويل	12 %23.5	36 %70.6	3 %5.9	-	-
المجموع		96 %31.3	182 %59.3	20 %6.6	9 %3	

المصدر إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS -2019

يلاحظ من الجدول اعلاه والخاص ب عبارات الفرضية الاولى : تعتمد المصارف فى السودان على ادوات التحليل المالي فى اتخاذ قرار منح التمويل , نجد ان 31.3%و 59.3% من افراد العينة موافقين بشدة وموافقين على عبارات الفرضية على التوالى بنسبة تراكمية 90.6% و 6.6%و 3% غير موافقين و غير موافقين بشدة و بنسبة تراكمية 9.6% , وهذا يدل على ان عبارات الفرضية فى الاتجاه الايجابي مما يشير يتضح ان المصارف فى السودان تعتمد على ادوات التحليل المالي فى اتخاذ قرار منح التمويل.

جدول (10) يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعيارى وقيمة اختبار (كاى)

العباره	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار كاى	مستوى المعنوية
تساهم ادوات التحليل المالى فى اتخاذ قرار منح التمويل فى المصارف السودانية	4.10	.781	46.020	.000
يلعب التحليل المالي دوراً فى اتخاذ قرار منح التمويل	4.20	.664	41.000[a]	.000
التحليل المالى يقلل من مخاطر التعثر المصرفى للقطاع المصرفى فى السودان	4.16	.758	31.118[a]	.000
التحليل المالى المعد بصورة علمية يوفر معلومات تفيد اصحاب المصالح فى القطاع المصرفي	4.35	.522	26.82	.000
يساهم التحليل المالي فى وبادة القدرة التنافسية	4.16	.784	26.569[a]	.000
يساهم التحليل المالي فى تقليل مخاطر قرارات منح التمويل	4.18	.518	34.235[b]	.000

المصدر إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS –2019

من الجدول **(10)** نجد الوسط الحسابي لكل عبارة من العبارات المتعلقة ب تعتمد المصارف فى السودان على ادوات التحليل المالي فى اتخاذ قرار منح التمويل.

. أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) فى جميع العبارات ونجد الإنحراف المعياري للعبارات يتراح ما بين (.518–.784) والفرق بين أكبر واقل انحراف معياري للعبارات اقل من الواحد الصحيح وهذا دليل على وجود تجانس وتشابه في استجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الاولى و يتضح أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون عليها.

كما استخدام اختبار (كاى) للعينة الواحدة لمعرفة أراء أفراد عينة الدراسة حول العبارات المتعلقة والذي يبين أن أراء أفراد العينة في جميع العبارات إيجابي ونجد قيمة اختبار (كاى) المحسوبة لكل عبارة من عبارات المتعلقة بمحور عبارات الفرضية الاولى اكبر من قيمة اختبار (كاى) الجدولية وهذا يشير إلى وجود فروق معنوية وذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة تعزي لصالح موافقة افراد عينة الدراسة على جميع العبارات, وايضاَ مستوى المعنوية اقل من 0.05 هذا يدل على قبول الفرضية والتى تشير الى توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المعلومات المحاسبية وإتخاذ القرارات الادارية

طويلة الاجل , **عليه يتضح من الجدول اعلاه ان :** ان المصارف فى السودان تعتمد على ادوات التحليل المالي فى اتخاذ قرار منح التمويل.

جدول **(11) يوضح عبارات الفرضية الثانية : يوجد تاثير ذو دلالة احصائية بين الظروف المتعلقة بالنشاط موضع التمويل وقرارات منح التمويل فى المصارف السودانية**

م	العبارات	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لااوافق	لااوافق بشدة
1	الاطار التشريعي والقانوني الذى تعمل به المؤسسة طالبة التمويل فى اطاره ذو تاثير فى اتخاذ قرار منح التمويل	17 %33.3	27 %52.9	6 %11.8	1 %2	–
2	التشريعات الجمركية والنقدية له اثر فى اتخاذ قرار منح التمويل	10 %19.6	28 %54.9	8 %15.7	5 %9.8	–
3	موقع المشروع ودوره حياة المشروع له اثر فى اتخاذ قرار منح التمويل	18 %35.3	28 %54.9	4 %7.8	1 %2	–
4	قانون تنظيم التجارة الخارجية تصديراً واستراداً له اثر فى اتخاذ قرار منح التمويل	16 %31.4	29 %56.9	4 %7.8	2 %3.9	–
5	الحصة السوقية وشكل المنافسة له اثر فى اتخاذ قرار منح التمويل	13 %25.5	31 %60.8	5 %9.8	2 %3.9	–
6	تحليل الانشطة المتعلقة بالنشاط موضع التمويل تؤثر فى قرار منح التمويل فى المصارف السودانية	14 %27.5	33 %64.7	4 %7.8	–	–
المجموع306		88 %28	176 %58	31 %10	11 %4	

المصدر إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS –2019

يلاحظ من الجدول اعلاه والخاص ب عبارات الفرضية الثانية : يوجد تاثير ذو دلالة احصائية بين الظروف المتعلقة بالنشاط موضع التمويل وقرارات منح التمويل فى المصارف السودانية

, نجد ان 28% و 58% من افراد العينة موافقين بشدة و موافقين على عبارات الفرضية على التوالى بنسبة تراكمية 86%% يوافقون على العباره و 10% و 4% غير موافقين و غير موافقين بشدة و بنسبة تراكمية 14%% , وهذا يدل على ان عبارات الفرضية فى الاتجاه الايجابي مما يتضح انه يوجد تاثير

ذو دلالة احصائية بين الظروف المتعلقة بالنشاط موضع التمويل وقرارات منح التمويل فى المصارف السودانية

جدول (12) يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعيارى وقيمة اختبار (كاى)

العباره	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار كاى	مستوى المعنوية
الاطار التشريعي والقانوني الذى تعمل به المؤسسة طالبة التمويل فى اطاره ذو تاثير فى اتخاذ قرار منح التمويل	4.18	.713	31.745[a]	.000
التشريعات الجمركية والنقدية له اثر فى اتخاذ قرار منح التمويل	3.84	.857	25.314	.000
موقع المشروع ودوره حياة المشروع له اثر فى اتخاذ قرار منح التمويل	4.24	.681	37.23	.000
قانون تنظيم التجارة الخارجية تصديراً واستراداً له اثر فى اتخاذ قرار منح التمويل	4.16	.731	36.608	.000
الحصة السوقية وشكل المنافسة له اثر فى اتخاذ قرار منح التمويل	4.08	.717	39.902	.000
تحليل الانشطة المتعلقة بالنشاط موضع التمويل تؤثر فى قرار منح التمويل فى المصارف السودانية	4.20	.566	25.529	.000

من الجدول **(12)** نجد الوسط الحسابي لكل عبارة من العبارات المتعلقة ب يوجد تاثير ذو دلالة احصائية بين الظروف المتعلقة بالنشاط موضع التمويل وقرارات منح التمويل فى المصارف السودانية . أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) فى جميع العبارات ونجد الإنحراف المعياري للعبارات يتراح ما بين (566–717.) والفرق بين أكبر واقل انحراف معياري للعبارات اقل من الواحد الصحيح وهذا دليل على وجود تجانس وتشابه في استجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثانية و يتضح أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون عليها.

كما استخدام اختبار (كاى) للعينة الواحدة لمعرفة أراء أفراد عينة الدراسة حول العبارات المتعلقة والذي يبين أن أراء أفراد العينة في جميع العبارات إيجابي ونجد قيمة اختبار (كاى) المحسوبة لكل عبارة من عبارات المتعلقة بمحور عبارات الفرضية الثانية اكبر من قيمة اختبار (كاى) الجدولية وهذا يشير إلى وجود فروق معنوية وذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة تعزي لصالح موافقة افراد عينة الدراسة على جميع العبارات, وايضاَ مستوى المعنوية اقل من 0.05 هذا يدل على قبول الفرضية والتى تشير الى توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المعلومات المحاسبية وإتخاذ القرارات الادارية طويلة الاجل , **عليه يتضح من الجدول اعلاه انه :**

يوجد تاثير ذو دلالة احصائية بين الظروف المتعلقة بالنشاط موضع التمويل وقرارات منح التمويل فى المصارف السودانية

جدول (**13**)

يوضح عبارات الفرضية الثالثة : يوجد تاثير ذو دلالة احصائية بين السياسة الكلية المتبعة من قبل الدولة وقرارات منح التمويل فى المصارف السودانية

م	العبارات	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لااوافق	لااوافق بشدة
1	تلعب السياسة الكلية المتبعة من قبل الدولة دوراَ فى قراراَت منح التمويل للمصارف السودانية	20 39.5	26 %51	2 %3.9	2 %3.9	1 %2
2	سياسة التوجيه نحو قطاع معين ذو تاثير على قرارات منح التمويل فى المصارف السودانية	20 %39.2	27 %52.9	3 %5.9	1 %2	–
3	تحديد حصص واوزان معينة لكل قطاع من القطاعات له دور فى قرارات منح التمويل فى المصارف السودانية	18 %35.3	25 %49	5 %9.8	3 %5.9	–
4	استخدام السياسة فى الكلية المتبعة يساهم فى رفع كفاءة المصارف السودانية	16 %31.4	25 %49	10 %19.6	–	–
5	اتباع السياسات الرشيدة فى القطاع المصرفى يساهم فى تحقيق الاهداف الكلية	17 %33.3	28 %54.9	6 %11.8	–	–
المجموع254		91 %35.8	131 %51.6	26 %10.2	6 %2.4	

يلاحظ من الجدول اعلاه والخاص ب عبارات الفرضية الثالثة : يوجد تاثير ذو دلالة احصائية بين السياسة الكلية المتبعة للدولة وقرارات منح التمويل فى المصارف السودانية, نجد ان 35.8%و 51.6% من افراد العينة موافقين بشدة و موافقين على عبارات الفرضية على التوالى بنسبة تراكمية 87.4% يوافقون على العباره و 10.2% و 2.4% غير موافقين و غير موافقين بشدة و بنسبة تراكمية12.6%, وهذا يدل على ان عبارات الفرضية فى الاتجاه الايجابي مما يتضح انه يوجد تاثير ذو دلالة احصائية بين السياسة الكلية المتبعة من قبل للدولة وقرارات منح التمويل فى المصارف السودانية

جدول (14) يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعيارى وقيمة اختبار (كاى)

العباره	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار كاى	مستوى المعنوية
تلعب السياسة الكلية المتبعة من قبل الدولة دوراً فى قراراَت منح التمويل للمصارف السودانية	4.22	.856	55.373	.000
سياسة التوجيه نحو قطاع معين ذو تاثير على قرارات منح التمويل فى المصارف السودانية	4.29	.672	38.333	.000
تحديد حصص واوزان معينة لكل قطاع من القطاعات له دور فى قرارات منح التمويل فى المصارف السودانية	4.14	.825	26.098	.000
استخدام السياسة فى الكلية المتبعة يساهم فى رفع كفاءة المصارف السودانية	4.12	.711	6.706[c]	.035
اتباع السياسات الرشيدة فى القطاع المصرفى يساهم فى تحقيق الاهداف الكلية	4.22	.642	14.235	.001

من الجدول **(14)** نجد الوسط الحسابي لكل عبارة من العبارات المتعلقة ب يوجد تاثير ذو دلالة احصائية بين السياسة الكلية المتبعة للدولة وقرارات منح التمويل فى المصارف السودانية أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) فى جميع العبارات ونجد الإنحراف المعياري للعبارات يتراح ما بين (.642–.856) والفرق بين أكبر واقل انحراف معياري للعبارات اقل من الواحد الصحيح وهذا دليل على وجود تجانس وتشابه في استجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثالثة و يتضح أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون عليها.

كما استخدام اختبار (كاى) للعينة الواحدة لمعرفة أراء أفراد عينة الدراسة حول العبارات المتعلقة والذي يبين أن أراء أفراد العينة في جميع العبارات إيجابي ونجد قيمة اختبار (كاى) المحسوبة لكل عبارة من عبارات المتعلقة بمحور عبارات الفرضية الثالثة اكبر من قيمة اختبار (كاى) الجدولية وهذا يشير إلى وجود فروق معنوية وذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة تعزي لصالح موافقة افراد عينة الدراسة على جميع العبارات, وايضاَ مستوى المعنوية اقل من 0.05 هذا يدل على قبول الفرضية والتى تشير الى توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المعلومات المحاسبية وإتخاذ القرارات الادارية طويلة الاجل , **عليه يتضح من الجدول اعلاه انه :**

يوجد تاثير ذو دلالة احصائية بين السياسة الكلية المتبعة من قبل الدولة وقرارات منح التمويل فى المصارف السودانية

جدول (**15**)

يوضح عبارات الفرضية الرابعة : يوجد تاثير ذو دلالة احصائية بين تدخل اشخاص نافزين سياسياَ وقرارات منح التمويل فى المصارف السودانية

م	العبارات	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لااوافق	لااوافق بشدة
1	يوثر تدخل اشخاص نافزين سياسياَ على قرارات منح التمويل فى المصارف السودانية	24 %47.1	10 %37.3	4 %7.8	3 %5.9	1 %2
2	تدخل اشخاص نافزين سياسياَ يتعارض مع معايير اتخاذ قرار منح التمويل	24 %47.1	22 %43.1	3 %5.9	1 %2	1 %2
3	تدخل اشخاص نافزين سياسياَ يتعارض مع اتخاذ قرارات منح التمويل بصورة علمية وعملية	24 %47.1	20 %39.2	3 %5.9	3 %5.9	1 %2
4	تتاثر السياسات العامة للتمويل بتدخل اشخاص نافزين سياسياَ	22 %43.1	22 %43.1	4 %7.8	2 %3.9	1 %.2
5	تدخل اشخاص نافزين فى قرارات منح التمويل يؤثر سلباَ على القطاع المصرفى فى السودان	28 %54	20 %39.2	3 %5.9	–	–
6	تدخل اشخاص نافزين سياسياَ يؤدى الى سؤ اتساق السياسة الكلية المتبعة من قبل الدولة تجاه التمويل	26 %51	22 %43.1	2 %3.9	2 %3.9	1 %2
7	تدخل اشخاص نافزين سياسياَ يؤثر سلباَ على تحقيق الاهداف المرجوة من منح التمويل	27 %52.9	21 %41.2	1 %2	1 %2	1 %2
المجموع350		175 %50	137 %39.1	20 %5.7	12 %3.4	6 %1.7

يلاحظ من الجدول اعلاه والخاص ب عبارات الفرضية الرابعة : **يوجد تاثير ذو دلالة احصائية بين تدخل اشخاص نافزين سياسياَ وقرارات منح التمويل فى المصارف السودانية** , نجد ان 50% و 39.1% من افراد العينة موافقين بشدة و موافقين على عبارات الفرضية على التوالى بنسبة تراكمية

89.1% يوافقون على العباره و 3.4% و 1.7%غير موافقين و غير موافقين بشدة و بنسبة تراكمية 5.1%, وهذا يدل على ان عبارات الفرضية فى الاتجاه الايجابي مما يتضح **انه يوجد تاثير ذو دلالة احصائية بين تدخل اشخاص نافذين سياسياً وقرارات منح التمويل فى المصارف السودانية**

جدول (16) يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعيارى وقيمة اختبار (كاى)

العباره	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار كاى	مستوى المعنوية
يوثر تدخل اشخاص نافزين سياسياَ على قرارات منح التمويل فى المصارف السودانية	4.22	.966	43.412	0.000
تدخل اشخاص نافزين سياسياَ يتعارض مع معايير اتخاذ قرار منح التمويل	4.31	.836	54.00	0.000
تدخل اشخاص نافزين سياسياَ يتعارض مع اتخاذ قرارات منح التمويل بصورة علمية وعملية	4.24	.951	46.549	0.000
تتاثر السياسات العامة للتمويل بتدخل اشخاص نافزين سياسياَ	4.22	.901	45.96	0.000
تدخل اشخاص نافزين فى قرارات منح التمويل يؤثر سلباَ على القطاع المصرفى فى السودان	4.49	.612	19.176	0.000
تدخل اشخاص نافزين سياسياَ يؤدى الى سؤ اتساق السياسة الكلية المتبعة من قبل الدولة تجاه التمويل	4.41	.753	40.373[c]	0.000
تدخل اشخاص نافزين سياسياَ يؤثر سلباَ على تحقيق الاهداف المرجوة من منح التمويل	4.41	.804	64.000[a]	0.000

من الجدول **(16)** نجد الوسط الحسابي لكل عبارة من العبارات المتعلقة ب **يوجد تاثير ذو دلالة احصائية بين تدخل اشخاص نافزين سياسياَ وقرارات منح التمويل فى المصارف السودانية** أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) فى جميع العبارات ونجد الإنحراف المعياري للعبارات يتراح ما بين (.966 –612.) والفرق بين أكبر واقل انحراف معياري للعبارات اقل من الواحد الصحيح وهذا دليل على وجود تجانس وتشابه في استجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثانية و يتضح أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون عليها.

كما استخدام اختبار (كاى) للعينة الواحدة لمعرفة أراء أفراد عينة الدراسة حول العبارات المتعلقة والذي يبين أن أراء أفراد العينة في جميع العبارات إيجابي ونجد قيمة اختبار (كاى) المحسوبة لكل عبارة من عبارات المتعلقة بمحور عبارات الفرضية الرابعة اكبر من قيمة اختبار (كاى) الجدولية وهذا يشير إلى وجود فروق معنوية وذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة تعزي لصالح موافقة افراد

عينة الدراسة على جميع العبارات, وايضاَ مستوى المعنوية اقل من 0.05 هذا يدل على قبول الفرضية والتى تشير الى توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المعلومات المحاسبية وإتخاذ القرارات الادارية طويلة الاجل , **عليه يتضح من الجدول اعلاه انه :**

يوجد تاثير ذو دلالة احصائية بين تدخل اشخاص نافزين سياسياَ وقرارات منح التمويل فى المصارف السودانية

النتائج والتوصيات

اولاَ النتائج :

توصل الباحث الى النتائج التالية:

1. المصارف العاملة بالسودان تعتمد على ادوات التحليل المالي فى اتخاذ قرار منح التمويل.
2. الظروف المتعلقة بالنشاط موضع التمويل تؤثر في قرارات منح التمويل في المصارف العاملة بالسودان.
3. السياسة الكلية المتبعة من قبل الدولة تؤثر في قرارات منح التمويل في المصارف العاملة بالسودان.
4. اشخاص نافذين سياسياً يؤثر في قرارات منح التمويل في المصارف العاملة بالسودان .
5. العوامل الخاصة بالزبون مثل الشخصية وراس المال وقدرته علي ادارة نشاطه وتسديد اللتزاماته والضمانات المقدمة والظروف ونوع التمويل الخاصة به تؤثر علي قرارات من التمويل في المصارف العاملة بالسودان.

التوصيات :-

1- زيادة الاهتمام بالتحليل المالي وتحديث أدواته في المصارف العاملة بالسودان.
2- العمل على دراسة البيئة الخارجية قبل قرار منح التمويل التي يمكن أن تؤثر على المشروع موضع التمويل.
3- تطبيق سياسة التوجه نحو قطاعات معينة الانتاجية والاكثر انتاجية وتحديد حصص واوزان لكل قطاع وعمل نظام رقابي ليؤدي الي تحقيق الاهداف الكلية .
4- قرار منح او رفض التمويل يجب ان يستند الى اؤسس ومعايير علمية لا علي تدخل اشخاص ذو نفوذ سياسي او مالي او اجتماعي .
5- تدريب وتاهيل الكوادر البشرية التى تعمل في دائرة الائتمان المصرفي وتبنئ التكنلوجيا الحديثة في العمل الائتماني.

أبحاث اضافية مستقبلية :

1. الدور المتوقع لمؤسسات التمويل في التنمية الاقتصادية.
2. محددات الطلب التمويل في المصارف العاملة بالسودان.
3. المشاكل والعقابات التي تواجه الأطراف ذات الصلة بالتمويل في المصارف العاملة بالسودان.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: القرآن الكريم

ثانيا: السنة النبوية

ثالثا: المراجع:

1. احمد فريد مصطفى ومحمد عبد المنعم غفر، الاقتصاد النقدي والمعرفي (بين النظرية والتطبيق) ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، مصر ، 2000.
2. احمد يوسف، المال في الشريعة الاسلامية ، القاهرة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ،1991 .
3. جميل أحمد توفيق – أساسيات الإدارة المالية – دار النهضة العربية – بيروت .
4. حمزة محمود الزبيدي ، ادارة المصلرف ، موسسة الوراق ، عمان ، الاردن ، 2002.
5. طارق الحاج، مبادي التمويل ، ط1 عمان ، دار صفاء للنشر والتوزيع ،2002م .
6. طارق طه ادارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت ، دار الفكر الجامعي الاسكندرية ، مصر ، 2007.
7. عبدالعزيز الدغيم وماهر الامين ، التحليل الائتماني جامعة تشرين للدراسات والبحوث العملية ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، 2006..
8. عبدالمنعم محمد الطيب حمد النيل ، تقويم تجربة التمويل الاصغر الاسلامي في السودان خلال الفترة (2000–2010) ، ورقة علمية ، اكادمية السودان للعلوم المصرفية والمالية ،2011.
9. عبيد علي احمد الحجازي، مصادر التمويل ،القاهرة، دار النهضة العربية، 2001م .
10. عماد سعد الدين – 9 أبريل 2015 – الوسوم : تمويل – المشاريع – الصغيره – نايفات السعودية، المنصورة دن ، 2004م.
11. فؤاد عبداللطيف السرطاوي، التمويل الاسلامي ودور القطاع الخاص، ط1، عمان، دار الميسرة للنشر،1999م.
12. قلاح الحسيني ومؤيد عبدالرحمن الدوري ، ادارة البنوك مدخل كمي واستراتيجية معاصرة ، دار وائل ، عمان الاردن ،2003.
13. مجد الدين الفيروز اباذي ، القاموس المحيط ، ج 4 ، القاهرة دار الحديث د ن .
14. محمد محمود المكاوي، التمويل المصرفي الاسلامي

15. محمد مطر ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني ، دار وائل للنشر ، عمان ، الاردن ، ط1، 2003.
16.منذر حقف، مفهوم التمويل في الاقتصاد الاسلامي، ط1، جدة: المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، 1991م.
17. ميثم صاحب عجاج، نظرية التمويل، ج 2 ، عمان ، دار زهران 2001.
18. هويدا هواري ، الاستثمار والتمويل ، القاهرة ، مكتبة عين شمس 1983م .

رابعا: الرسائل العلمية:

1. جبرة عاصم حسن محمد (اثر التحليل المالي على قرارات منح التمويل في البنوك السودانية) جامعة السودان للعلوم والتكنولجيا – ماجستير –2011.
2. حسان الدباس (العوامل الموثرة في عملية اتخاذ القرار الائتناني في المصارف العاملة في سوريا) جامعة دمشق – ماجستير _2014.
3. الحسن محمد الشاطر الامين (اثر استخدام التحليل المالي في اتخاذ قرارات منح التمويل في المصارف السودانية) جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – ماجستير – 2009.
4. غسان روحي عقل (العوامل الموثرة في قرار منح الائتمان في موسسات التمويل الاصغر في قطاع غزة) الجتمعة الاسلامية غزة _ ماجستير –2010 .
5. غسان سهام (دور التحليل المالي اتخاذ قرارات منح القروض) جامعة قاصدي مرباح – ماجستير – 2015.
6. قريش ، محمد محمد الطاهر ، المصارف ودورها في تمويل التجارة الخارجية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا ، 2014.

خامسا: المنشورات:

1. منشورات البنك السودان المركزي (ضوابط منح التمويل المصرفي) ، منشور رقم (2007/20) بتاريخ 2007/10/28 .)
2. منشورات بنك السودان المركزي ، رقم 2000/12 بتاريخ ، 2000/11/22.
3. منشورات بنك السودان المركزي (اسس وضوابط منح التمويل المصرفي وادارته)، منشور رقم (2006/3) ، بتاريخ (2006/4/6) .

4. ابوشورة ،محمد عبدالرحمن ، واخرون ، توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والموسسات ، الطبعة الاولى ، 2006 ، ص ص (10-11).

5. منشور بنك السودان بالنمرة س/رع بتاريخ 10ديسمبر 1984.

سادسا: المواقع الكترونية:

1. بدون اسم ناشر http://www.uabonline.org/en/magazine فبراير 2018.

2. دفع الله السيد 2017 http:hg//www.uabonline.org/ar/magazine م.

3. الموقع الاكتروني لبنك التنمية الصناعي http://idb.sd/AR/ .

4. الموقع الاكتروني لبنك فيصل الاسلامي السوداني http://www.fibsudan.com/

5. بنك التنمية التعاوني – التقرير السنوي لسنة 2007م

6. شبكة الشروق علي الموقع الاكتروني www.ashoroog.net